

Distr.: General
15 December 2000
Arabic
Original: English/French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

٢٥-٧ أيار/مايو ٢٠٠١

التقارير التي تقدم كل أربع سنوات، ١٩٩٥-١٩٩٨، المقدمة عن
طريق الأمين العام عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٣١/١٩٩٦

مذكرة من الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٣	١ - جمعية كوستو
٥	٢ - مجلس الجهات الأربع
٩	٣ - اللجنة الكهربائية التقنية الدولية
١٠	٤ - الاتحاد الدولي لرابطات المسنين
١٥	٥ - الاتحاد العقاري الدولي
١٧	٦ - الدائرة الدولية لحقوق الإنسان
١٩	٧ - منظمة الشمال والجنوب في القرن الحادي والعشرين
٢٣	٨ - الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان

- ٢٨ الرابطة الدولية لزمالات السجون - ٩
- ٢٩ المنظمة الدولية للإغاثة من المخدرات - ١٠
- ٣٤ الاتحاد الدولي للقديسة جان دارك - ١١
- ٣٩ المنظمة الدولية للمرأة والقانون والتنمية - ١٢
- ٤٢ المحفل الاقتصادي العالمي - ١٣

١ - جمعية كوستو

حصلت على المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٥

الأهداف والمقاصد

جمعية كوستو هي منظمة لا تستهدف الربح ويتولى دعمها أعضاؤها وتكرس نفسها لحماية وتحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية والمقبلة. وقد تأسست هذه الجمعية في عام ١٩٧٣ على يد الريان جاك - إيف كوستو (١٩١٠-١٩٩٧)، وأصبح عدد أعضائها المنتشرين في جميع أنحاء العالم يجاوز حاليا ١٥٠.٠٠٠ عضو. وتؤمن الجمعية بأن الجمهور المتمتع بالاستنارة والوعي هو وحده أفضل من يتخذ القرارات اللازمة لحماية الموارد الطبيعية في العالم وإدارتها.

وقد عكفت أفرقة كوستو طيلة العقود الخمسة الماضية على استكشاف المنظومة المائية في جميع بقاع العالم. ووثقت المشاهدات الفريدة التي رصدتها هذه الأفرقة في أكثر من ٤٠ كتابا وثمانى مجموعات من الأشرطة الفيلمية، وأربعة أفلام كبيرة، و ١٢٠ من الأفلام التسجيلية التلفزيونية التي ساعدت الملايين من البشر على فهم وتقدير مدى هشاشة الحياة الكائنة على كوكبنا هذا المائي.

كما يتدعم التزام الجمعية بعملية التثقيف بالمنشورين اللذين تصدرهما، وهما "كالييسو لوغ" للكبار ومجلة "دولفين لوغ" للأطفال التي حصلت على جوائز عديدة. كما تدلي الجمعية بالشهادة والمشورة لدى الهيئات والقيادات الإدارية والحاكمة بشأن المسائل موضع الاهتمام العالمي وتساند مجموعة واسعة التنوع من جهود حماية البيئة على الصعيدين الوطني والدولي.

المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة

شاركت جمعية كوستو مشاركة نشطة في عدد من المؤتمرات التي عقدها الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥. وقد شارك الريان جاك - إيف كوستو هو والعاملون في جمعية كوستو في كل اجتماع من هذه الاجتماعات الهامة وفي الدورات التحضيرية التي مهدت لعقدها. وتتم الجمعية أيضا بتنفيذ برامج العمل التي اعتمدها هذه المؤتمرات وتشارك الجمعية كل عام في الاجتماعات السنوية للجنة التنمية المستدامة منذ إنشائها. وحضرت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٧ لاستعراض نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة

والتنمية، وتتشاور بصفة منتظمة مع المسؤولين الحكوميين، وخصوصا وفد الولايات المتحدة، بشأن مختلف البنود المدرجة على جداول الأعمال والقضايا ذات الصلة.

وتنشر الجمعية في المجلتين اللتين تصدرهما مواد تتعلق بطائفة واسعة التنوع من القضايا التي تهتم بها الأمم المتحدة. فمجلة كاليبسو لونغ، على سبيل المثال، تنشر بصفة منتظمة تقارير عن أنشطة لجنة التنمية المستدامة، وعن القضايا موضع الاهتمام العام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك البحوث الزراعية وإنتاج الأغذية، وإدارة مصائد الأسماك، والتنوع البيولوجي، والسكان، والتنمية المستدامة، وقضايا المياه.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

احتفالا بسنة المحيطات (١٩٩٨)، قامت جمعية كوستو، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، بعملية استكشاف لبحر قزوين دامت أربعة أشهر. وقامت السفينة ألكيون التابعة للجمعية بزيارة جميع البلدان الخمسة المطلة على هذا البحر، ووثقت الأنشطة التي اضطلعت بها في مواد فيلمية وخطية. وشددت هذه البعثة على ضرورة التعاون الدولي في مجال الإدارة المستدامة للموارد الحرجة، بما فيها سمك الحفش والأراضي الرطبة وموارد الطاقة.

وعلى مدار العقد الماضي، تعاونت الجمعية على نحو وثيق أيضا مع اليونسكو في وضع توصيات بشأن حق الأجيال المقبلة في الحياة في بيئة سليمة. وقد قدمت إلى المجلس التنفيذي لليونسكو في خريف عام ١٩٩٤ "شريعة حقوق الأجيال المقبلة" التي وضعتها الجمعية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وبعد عدة سنوات من النظر، وافق فريق عامل من الخبراء الحكوميين على مشروع إعلان بشأن حماية الأجيال المقبلة مؤسس على المقترح المقدم أصلا من جمعية كوستو.

كما تابعت الجمعية عن كثب الأنشطة المتصلة بالمؤتمر الدولي المعني بالمياه والتنمية المستدامة الذي عُقد في باريس (آذار/مارس ١٩٩٨) وشاركت في الاجتماعات التي مهدت للمؤتمر.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

يوجد لدى جمعية كوستو، بوصفها منظمة غير حكومية تشارك مشاركة ذات طابع طويل الأمد في الأنشطة المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، اهتمام واسع النطاق بكثير من

الأنشطة التي يُضطلع بها تحت إشراف الأمم المتحدة. وتهتم الجمعية اهتماما خاصا بتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ ومصائد الأسماك والتصحر.

ونظرا إلى أن جمعية كوستو تركز على القضايا البحرية، فإنها ما برحت تحث على وضع بروتوكول بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. وتشجع الجمعية أيضا التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتناصر مناصرة قوية المبادرة الدولية للشعب المرجانية، وهي شراكة فيما بين الدول الساعية إلى تنفيذ الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ من أجل صون الشعب المرجانية والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها. وفي هذا الصدد، شاركت الجمعية في إعداد "النداء المجدد للعمل" من أجل المبادرة الدولية للشعب المرجانية، الذي تم وضعه خلال الندوة الدولية الأولى المعنية بإدارة النظم الإيكولوجية البحرية في المناطق المدارية (تاونزفيل بأستراليا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨).

وقد وضعت جمعية كوستو عددا من التوصيات الموضوعية من أجل حفظ الشعب المرجانية ودعت إلى اعتمادها على الصعيدين الوطني والدولي. وواصلت الجمعية العمل أيضا مع البنك الدولي للمساعدة على توجيه مزيد من الانتباه إلى هذا المجال (ومن ذلك مثلا المؤتمر الذي عقده البنك الدولي في عام ١٩٩٧ بشأن التحديات والفرص التي تواجه الإدارة المستدامة للشعب المرجانية، والذي أعلن تكريسه لذكرى الربان جاك - أيف كوستو).

٢ - مجلس الجهات الأربع

حصلت على المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٨٣

الأهداف والمقاصد

مجلس الجهات الأربع هو هيئة قامت بتنظيمها القيادات الشعبية لخمس من الأمم الأصلية المتوافقة في الفكر في أمريكا الشمالية. والمهدف الأساسي لهذا المجلس هو تيسير تواصل منظومة الأمم المتحدة مع الشعوب الأصلية وتحسين استجابتها لهذه الشعوب بغية تدعيم نضالها من أجل تقرير المصير، وتشجيع الشعوب الأصلية على الاضطلاع بدور أكبر في معالجة بعض القضايا العالمية مثل التنمية المستدامة وصنع السلام.

التغيرات التي طرأت من حيث مناهج التركيز وعلى صعيد العمليات

استجابة للتغير الذي طرأ على علاقة الشعوب الأصلية بالأمم المتحدة، قام مجلس الجهات الأربع بتغيير الوجهة التي يركز عليها في عمله. وجاءت نقطة التحول هذه في سنة ١٩٩٣، التي اعتُبرت السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، والتي قام المجلس بالدعوة لها بنشاط على صُعد شتى بدءا بلجنة حقوق الإنسان وحتى مستوى الجمعية العامة. وبحلول عام

١٩٩٣، اكتسبت الشعوب الأصلية الاعتراف بأنها "فئة رئيسية" في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وبأنها فئة متميزة من الفئات صاحبة الحقوق الفردية والجماعية في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. وتم إعداد مشروع إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية وقُدّم إلى لجنة حقوق الإنسان، ثم دعت الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٤٩ إلى إنشاء محفل دائم للسكان الأصليين في إطار الأمم المتحدة.

وعلى الرغم مما أحرزته الشعوب الأصلية بحلول عام ١٩٩٣ من تقدم كبير في اكتساب إمكانية التواصل مع عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة، وما صار لها من وجود واضح وصوت مسموع في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها، أصبح من الواضح لدى مجلس الجهات الأربع ما يلي:

(أ) أصبحت الشركات عبر الوطنية وتدابير تخفيف القيود عن التجارة تمثل الخطر الأساسي والداهم الذي يهدد أراضي الشعوب الأصلية ويهدد بقاءها في التسعينات؛

(ب) أُسندت المسؤولية الرئيسية عن الإدارة العالمية للتجارة والاستثمار إلى هيئات دولية مثل منظمة التجارة العالمية، التي لا يوجد فيها حتى الآن أي دور على الإطلاق للشعوب الأصلية؛

(ج) لم تتحقق لمنظومة الأمم المتحدة حتى الآن القدرة على المساندة الفعالة للشعوب الأصلية على مستوى قواعدها الشعبية فيما تخوضه من صراعات تفرضها الضرورات العاجلة مع الشركات على الأراضي والموارد.

وفي الواقع فإن الأمم المتحدة لم تتخذ أي خطوات لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مركز شؤون الشركات عبر الوطنية، المتعلق بـ "الاستثمارات والعمليات عبر الوطنية المضطلع بها على أراضي الشعوب الأصلية" (E/CN.4/Sub.2/1994/40)، مما فيها التوصية الداعية إلى إنشاء قاعدة بيانات للأمم المتحدة في هذا المجال.

وقد عزم مجلس الجهات الأربع على أن يأخذ زمام المبادرة، وأن يحول تركيز أنشطته إلى تقييم ومعالجة سلوك الشركات والتجارة الدولية فيما يتصل بأراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها. وحُدّدت لذلك أهداف أساسية ثلاثة هي:

(أ) إنشاء شبكة لمنظمات الشعوب الأصلية على مستوى القواعد الشعبية، وبخاصة في البلدان النامية، لتبادل المعلومات الاستراتيجية عن خبراتها في التعامل مع شركات وصناعات بعينها؛

(ب) إعداد ونشر دراسات فنية بشأن سلوك الشركات وبشأن أفضل النهج الفعالة التي توصلت إليها الشعوب الأصلية لاكتساب قدر من السيطرة على أنشطة الشركات داخل أقاليمها التقليدية؛

(ج) التعريف وسط الشعوب الأصلية بالاستراتيجيات التي تمكنها من الوصول الفعال إلى الهيئات الدولية والإقليمية المسؤولة عن إدارة التجارة والمالية وحقوق الملكية الفكرية وتطوير القانون الدولي الخاص.

وكان يضطلع بأنشطة المجلس برمتها متطوعون محليون يعملون بلا أجر. ولم تجمع من أجل المجلس أية أموال ولم تكن له ميزانية. وبحكم الضرورة، تغير هذا كله في عام ١٩٩٤، عندما أصبح واضحا لدى مجلس الجهات الأربع أن تحقيق أهدافه الجديدة يستلزم قدرا كبيرا من البحث والإدارة.

أهم الأنشطة الجديدة منذ عام ١٩٩٤

دعما لعملية إنشاء شبكة لتبادل المعلومات وإعداد الدراسات الفنية، قام مجلس الجهات الأربع منذ عام ١٩٩٤ بما يلي:

(أ) إقامة علاقات تعاونية مع ثلاثة برامج أكاديمية مكرسة لخدمة الشعوب الأصلية (قسم الدراسات المعنية بالأمريكيين الأصليين في جامعة ليشيريدج، ومركز التراث القانوني للسكان الأصليين بجامعة ساسكاتشوان، ومعهد التراث الحكومي للسكان الأصليين في فانكوفر، كولومبيا البريطانية) ومع منظمة الشعوب الأولى في جميع أنحاء العالم، وهي مؤسسة إنمائية دولية منشأة مؤخرا تسيّرُها الشعوب الأصلية؛

(ب) الحصول على أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ دولار في شكل منح وعقود بحثية من مؤسسة ماكارثر، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق متطوعي الأمم المتحدة للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم. وقد استخدمت هذه الأموال في توظيف بعض الدارسين (معظمهم من السكان الأصليين) لإجراء البحوث وإدامة الاتصال الهاتفي المنتظم مع منظمات السكان الأصليين الشعبية المتعاونة مع المجلس في البلدان النامية؛

(ج) تنظيم مركز للتوثيق في جامعة ليشيريدج (في قلب الإقليم التقليدي لاتحاد قبائل البلاكفوت) يحتوي على الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وعلى المواد المطبوعة ومواد المقابلات الشخصية والمواد المتعددة الوسائط المستمدة من مجتمعات السكان الأصليين عن طريق الشبكة.

النتائج الأولية للمبادرات

تمكن مجلس الجهات الأربع نتيجة لهذه المبادرات من الاتصال بما يربو على ١٥٠ منظمة شعبية معنية بالسكان الأصليين (٨٦ في المائة منها من ١٩ بلدا من البلدان النامية) ومن تبادل المعلومات الاستراتيجية معها، وبخاصة عن طريق الهاتف والفاكس، ومن إقامة قاعدة بيانات إضافية للدراسات الإفرادية عن سلوك الشركات عبر الوطنية وردود السكان الأصليين.

وأول منشور صدر نتيجة لبرنامج العمل الجديد هذا هو "تفاوض السكان الأصليين الفعلي: دليل عملي مع إشارة خاصة إلى أمريكا الشمالية"، ويشمل دراسات إفرادية وضعت بالتعاون مع نشطاء مجتمعيين ينتمون إلى ستة شعوب أصلية من أمريكا الشمالية، أصدرتها منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

ويوجد قيد الإعداد كتاب آخر هو "سلوك الشركات والسكان الأصليون: الآثار والاستراتيجيات والنتائج"، وسيضم دراسات إفرادية أعدت بالتعاون مع نشطاء مجتمعيين ينتمون إلى عشرين شعبا من الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا وأمريكا الشمالية والاتحاد الروسي.

وعلاوة على ذلك، ساهم مجلس الجهات الأربع في حلقات عمل إعلامية عن العولمة وتحرير التجارة والسكان الأصليين في جميع أنحاء كندا والولايات المتحدة، وذلك بهدف تعبئة الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية لكي تتخذ مبادرات مناصرة في منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمات التجارية الإقليمية.

والى جانب هذه المبادرات، يواصل مجلس الجهات الأربع إيفاد ممثلين عنه لحضور الدورات السنوية للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، والفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان والمكلف بإعداد نص نهائي لإعلان حقوق السكان الأصليين. كما حضر ممثلون عنه اجتماعات الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، التي أنشئت بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، ومؤتمر القمة الدولي للمجلس الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في فانكوفر.

٣ - اللجنة الكهربائية التقنية الدولية

حصلت على المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٧٩

الأهداف والمقاصد

تأسست اللجنة الكهربائية التقنية الدولية في عام ١٩٠٦، وهي المنظمة العالمية التي تقوم بإعداد ونشر المعايير الدولية لجميع التكنولوجيات الكهربائية والإلكترونية وما يرتبط بها من تكنولوجيات. وقد أنشئت اللجنة نتيجة لقرار اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالكهرباء الذي عقد في سانت لويس (الولايات المتحدة الأمريكية) في عام ١٩٠٤. وتضم اللجنة في عضويتها ما يربو على ٥٠ بلدا مشاركا، بما في ذلك أهم البلدان التجارية في العالم وعدد متزايد من البلدان الصناعية.

أعضاء اللجنة الكهربائية التقنية الدولية

خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٨، ارتفع عدد البلدان الأعضاء في اللجنة من ٥١ بلدا إلى ٦٠ بلدا. فقد شجع استحداث فئة الأعضاء المنتسبين وفئة الأعضاء في مرحلة ما قبل الانتساب على انضمام أعضاء جدد من البلدان النامية.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير اشتركت اللجنة في اجتماعات هيئات الأمم المتحدة التالية:

- (أ) لجنة تنمية التجارة والصناعة والمؤسسات التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، (الفرقة العاملة المعنية بسياسات المواءمة التقنية وتوحيد المقاييس)؛
- (ب) لجنة الخبراء المعنية بمسألة نقل البضائع الخطرة؛
- (ج) اللجنة المعنية بتوزيع الطاقة؛
- (د) اللجنة المعنية بنقل البيانات الإلكترونية.

ولا تزال اللجنة على صلة بوكالات الأمم المتحدة التالية من خلال تبادل الوثائق والحضور المتبادل لاجتماعات كل منها:

- (أ) منظمة التجارة العالمية - مركز المراقب في اللجنة المعنية بالحواجر التقنية للتجارة؛

- (ب) منظمة العمل الدولية - الاتصال في مجال العمل بدون قطع التيار الكهربائي، المنشآت الكهربائية من خلال اللجان التقنية التابعة للجنة الكهربائية التقنية الدولية؛
- (ج) الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية - مكتب الاتصالات باللاسلكي - الاتصال بفرق الدراسة التابعة لهذا المكتب؛
- (د) الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية - توحيد مقاييس الاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- (هـ) منظمة الصحة العالمية - الاتصال بها في مجالي المعدات الطبية والإشعاع غير المؤين.

٤ - الاتحاد الدولي لرابطات المسنين

حصل على المركز الاستشاري العام في عام ١٩٩١

أنشئ الاتحاد الدولي لرابطات المسنين في باريس في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ وتمتع هذه المنظمة غير الحكومية بالمركز الاستشاري. ويعمل الاتحاد في تعاون وثيق مع اليونسكو في مجال الثقافة والتعليم، وكذلك مع منظمة الصحة العالمية. والاتحاد، على المستوى الأوروبي، هو أحد الأعضاء الخمسة في المجموعة الاستشارية لدى اللجنة الأوروبية.

وتعزى السمعة الدولية التي يحظى بها الاتحاد إلى أصالة فكرته: فهو لا يتألف إلا من رابطات المسنين الذين يتحكمون بأنفسهم في مصائرهم. وبعد أن كان الاتحاد يضم أعضاء من أربعة بلدان أوروبية، أصبح يضم في عضويته العالمية رابطات من خمسين بلدا.

والواضح أن هذا النجاح حقق أملا هو تمكين المسنين من أن يظلوا مندمجين داخل المجتمع، وتعزيز دورهم ومكانتهم في المجتمع بوصفهم أفرادا يقومون بدورهم في مجال التنمية على الوجه الأكمل.

الأنشطة الدائمة

الاتحاد الدولي لرابطات المسنين هو منظمة عالمية لا علاقة لها بالسياسة، تعزز عمل الرابطات عن طريق بذل جهد لتبادل المعلومات وتنسيق الأعمال المتفق عليها، وتنظيم لقاءات مثل حلقات الدراسة الدولية (١٢ حلقة دراسية خلال ١٩ سنة).

ولا يكتفي الاتحاد بمتابعة أنشطة الرابطات الأعضاء لدى المنظمات الدولية، بل يساهم في بلورة الأعمال المرسومة على أرقى المستويات الدولية، ويشارك في تقييمها بوصفه

شريكا حقيقيا. وبينما يحرص الاتحاد على رعاية المسنين في جميع أنحاء العالم بصورة يومية، فإنه يرسم محاور الجهود التي يراها ضرورية ويعرضها على الهيئات الدولية مشفوعة بالحجج.

الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨

١٩٩٥

(أ) عيّنت الأمم المتحدة الأمين العام للاتحاد الدولي لرابطات المسنين عضوا في اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وبناء على اقتراحات منه، أبرزت مشاركة المسنين في التنمية الاجتماعية في الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥؛

(ب) استعدادا للسنة الدولية للشيخوخة (١٩٩٩)، أبرم اتفاق بين شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة والاتحاد الدولي لرابطات المسنين.

ويتعين اتخاذ أقصى قدر من المبادرات على الصعيد المحلي أو على المستوى المهني لأن هذا هو الأساس الذي ينبغي أن يقام عليه مجتمع لجميع الأعمار. وقد اتفق الاتحاد مع الأمم المتحدة على إنشاء "مراكز للاتصال لعام ١٩٩٩". بمعدل مركز أو مركزين في كل قارة لتعبئة الرابطات الشعبية في البلدان المعنية من أجل تنفيذ أقصى قدر من المشاريع المحددة.

(ج) سيكون على "مراكز الاتصال لعام ١٩٩٩" إعداد قائمة موجزة بالمشاريع مع تصنيفها حسب المحاور الأربعة التي يتألف منها الإطار النظري الذي حددته الأمم المتحدة، على أن يتولى الاتحاد نفسه إعداد قائمة عالمية، وأن يقترح على الأمم المتحدة أن تدرج أهم المشاريع في البرنامج العالمي الرسمي.

١٩٩٦

(أ) اجتماع نظمه المركز الأيبيري - الأمريكي للمسنين بحضور السيدة روزماري لين، ممثلة الأمم المتحدة. وعرض مجلس الإدارة والمجلس العلمي على الرابطات اللاتينية الأمريكية أهداف الاتحاد الدولي لرابطات المسنين ومهامه؛

(ب) أول لقاء أوروبي للمسنين تحت الرعاية السامية لرئيس هنغاريا ووزارات مختلفة، ودعي الاتحاد إلى حضوره؛

(ج) توزيع إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، على جميع الرابطات المنتسبة؛

(د) الذكرى العشرون لاتحاد المسنين الريفيين في مقاطعتي تارن وغارون بحضور السيد السفير هـ. فودا عن الأمم المتحدة، والسيدة س. غوميز عن اللجنة الأوروبية، بلورة موضوع "مكانة ودور المسنين في مجتمعنا".

(هـ) التفكير في موضوع "الحياة الاجتماعية للمسنين والأعمال المتعلقة بالصحة". بمناسبة الذكرى العاشرة لاتحاد المارتينيكي المنتسب إلى الاتحاد الدولي لرابطات المسنين.

١٩٩٧

(أ) استحداث مجلس الإدارة والمجلس العلمي للحلقة الدراسية "سانتاندير ١٩٩٨"؛

(ب) ألقى الاتحاد كلمة في الجلسة العامة للجنة التنمية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ونشر الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للمسنين بشأن الموضوع العام "مشاركة المسنين في حياة المجتمع"؛

(ج) الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

(د) إنشاء مكتب تنفيذي مؤقت يتألف من ممثلين عن أربعة بلدان مؤسسة (بلجيكا: السيدة شارلييه غيوم؛ أسبانيا: السيدان روتش وتشاتو؛ فرنسا: السيد دو كلارنس، والسيد دوبواز، والسيد بانسو؛ إيطاليا: السيد بيرتولدي) وممثل واحد عن البرتغال (السيدة مورا) وممثل عن المجلس العلمي (السيد هيلينيوس) وذلك من أجل إعداد ونشر أعمال الاتحاد على نحو أفضل، وأيضا من أجل تيسير عمل مجلس الإدارة؛

(هـ) الندوة الدولية الحادية عشرة للاتحاد الدولي لرابطات المسنين بحضور السلطات الإقليمية والمحلية وممثلين عن هيئات دولية (السيد سيدورنكو (الأمم المتحدة)، والسيدة غوميز (اللجنة الأوروبية)، والسيدة وينتر براثويت (اليونسكو)، والسيد نابالكوف (منظمة الصحة العالمية)) وبحضور رابطات تنتمي لتسعة عشر بلدا وحضور الصين لأول مرة؛

(و) قرار الشروع في إجراء التحقيق المعنون "مراهقو أمس واليوم" في إطار مجتمع لجميع الأعمار.

١٩٩٨

(أ) إعداد ونشر لوحة بعنوان "أفق ٩٩" بثلاث لغات (الفرنسية والإسبانية والانكليزية) والشروع في التحقيق الذي تقرر إحراؤه في القارات الأربع التي يوجد فيها ممثلون عن الاتحاد. ومما تنفرد به هذه المبادرة عرض تجارب المسنين والمراهقين على بعضهم البعض وتبادلها ومشاطرتها، وإبراز أوجه التضامن بهدف المساهمة في تحقيق التقارب بين الأجيال، وتحليل ردودهم التي يتعين أن تصبح موضوع عرض يقدم أثناء المظاهرة التي قرر الاتحاد تنظيمها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛

(ب) اجتماع لجنة الاتصال في اللجنة الأوروبية. يعزز الاتحاد الدولي لرابطات المسنين موقفه؛

(ج) عقد لقاء مع السلطات المحلية وممثلي الرابطات الإيطالية بمناسبة انعقاد مجلس الإدارة والمجلس العلمي للاتحاد ونشر "الرسالة الإخبارية رقم ٦ للاتحاد الدولي لرابطات المسنين"؛

(د) إنشاء الاتحاد العربي الأفريقي الذي يتألف من ١١ بلدا (الأردن والبحرين وتونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب) الذي يشارك فيه الاتحاد في موضوع "المسنون والتضامن بين الأجيال".

(هـ) توقيع اتفاقية تعاون بين الرابطة الدولية لجامعات المسنين والاتحاد الدولي لرابطات المسنين؛

(و) إنشاء مكتب أوروبا للاتحاد الدولي لرابطات المسنين على أن يتولى مسؤوليته السيد بيرتولدي؛

(ز) إنشاء الحكومة الفرنسية لجنة توجيهية تعنى بمظاهرات سنة ١٩٩٩ "السنة الدولية للشيخوخة". ومثل الاتحاد السيد ماغاريان، المندوب العام، والدكتور فيسار، أمين مجلسنا العلمي؛

(ح) قررت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠ أن تعلن سنة ١٩٩٩ "السنة الدولية للشيخوخة" وتنظيم مظاهراتها في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وأقيم حفل افتتاح رسمي، نظم بصورة متزامنة في نيويورك وجنيف، في تروكاديرو، على ساحة حقوق الإنسان وبحضور السيدة هيرمانج، وهي نائبة في البرلمان الأوروبي، ومساعدة عمدة باريس وأطفال المدارس. وأقيم حفل الافتتاح في متحف الإنسان في إطار معرض "سنة مليارات نسمة". وتلا السيد

ماغاريان خطابا للسيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية وألقت السيدة بروتلاندي، المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية كلمة مباشرة من جنيف نُقلت بالتلفزيون بصورة متزامنة. وألقت كلمة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، السيدة سيغوين هورتون، ممثله في باريس، بصورة متزامنة بفضل الفارق الزمني. وخطب السيد كولين باور، نائب المدير العام لليونسكو، جموع الحاضرين باسم السيد فيدريكو مايور، المدير العام لليونسكو. أما خطاب السيدة مارتين أوبري، وزيرة العمل والتضامن، فقد تلاه السيد ميشيل تيري، رئيس اللجنة التوجيهية للسنة الدولية.

وطلب إلى الرئيس راي عرض موضوع ”كيفية تلقين فن العيش“.

كما انعقد في باريس في ١ تشرين الأول/أكتوبر مؤتمر ”المواطنين المسنين في القرن الحادي والعشرين“، وهو مؤتمر نظمه البرلمان الأوروبي. ومثل الاتحاد السيد غويدو فيربروغه، أمين المجلس العلمي.

ونظم الاتحاد بالتعاون مع مؤسسة IPSEN عبور باريس، وهو احتفال حقيقي لجميع الأعمار مثلت فيه عقود الحياة العشرة عن طريق عرضين: أحدهما عرض نهرى على نهر السين (ضم عشرة قوارب)، والعرض الآخر نظم بصورة متزامنة وتألف من عشرين سيارة برفقة أربع دراجات نارية تمثل أيضا العقود العشرة من عام ١٩٠٠ إلى عام ٢٠٠٠.

(ط) تنظيم ندوة في الجمعية الوطنية عن موضوع ”كيفية الحفاظ على المعاشات التقاعدية“. ألقى الاتحاد أثناءها بيانا.

(ي) ”الرسالة الإخبارية رقم ٨ للاتحاد الدولي لرابطات المسنين“. ملف ”الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في سياق السنة الدولية للشيخوخة“.

(ك) أول لقاء دولي تنظمه جمعية UNATE، وهي جمعية منتسبة، برعاية الاتحاد وشاركت فيه هيئات دولية هي: الأمم المتحدة واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الأوروبية بشأن موضوع ”مشاركة المسنين في حياة المجتمع“. حضره ممثلون عن ثلاثين بلدا وما يربو على ١٠٠٠ مشترك. وخلال هذه الأيام، عقدت الجمعية العامة للاتحاد الدولي لرابطات المسنين. واعتمدت إعلانا تأسيسيا يهدف إلى تغيير نظرة المجتمع إلى المسنين. ولم ينشر هذا الإعلان داخل أوساط الجمعيات فقط بل أيضا وبصفة خاصة في جميع الأوساط السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- (ل) شرع الاتحاد في عملية تضامن من أجل منكوبي أمريكا الوسطى عقب إعصار ميتش وذلك بهدف توصيل الأدوية بالتعاون مع مؤسسة "الأعمال الاستشفائية" الفرنسية المنضوية تحت لواء مالطة.
- (م) مشاركة مسؤول الاتحاد عن الشؤون الأوروبية في الندوة التي نظمتها وزارة البيئة والشباب والأسرة النمساوية.
- (ن) المشاركة في المؤتمر الأوروبي بشأن "مكافحة التمييز: التوجهات في المستقبل".

٥ - الاتحاد العقاري الدولي

حصل على المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٥

الاتحاد العقاري الدولي شبكة عالمية من العاملين في مجال الملكية العقارية تأسست في عام ١٩٤٩، ومقره باريس، وله فروع في ٥٨ بلداً. ويضم في عضويته نحو ٤٥٠٠ من مزاولي المهن العقارية، و ١١٧ رابطة وطنية يزيد عدد أعضائها على المليون، و ٢٦ من الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي.

الأنشطة

١٩٩٥

شارك الاتحاد في جميع أعمال الإعداد لمؤتمر المئتين الثاني. وحضر أيضاً مؤتمر السكان والتنمية ودورات لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة التنمية المستدامة. وقدم ممثله في جنيف تقريراً إلى لجنة المستوطنات البشرية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، في دورتها السادسة والخمسين.

١٩٩٦

أثناء انعقاد مؤتمر المئتين الثاني في اسطنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦، قام الاتحاد بإدارة ورعاية ندوات مائدة مستديرة، وشارك في منتدى الشركاء وحضر اجتماعات المتابعة في نيروبي. وعقد اجتماعاً مشتركاً مع الاتحاد الدولي للمساحين. وقدم حلقة دراسية لمدة يوم واحد عن الروابط الحضرية/الريفية. وشارك في حلقة النقاش التي أقيمت بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للموئل في نيويورك، (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦) وقدم ممثله في جنيف تقريراً بشأن نتائج مؤتمر المئتين الثاني، مع الاهتمام بصفة خاصة بـ "أفضل الممارسات" المتبعة باتخاذ إجراءات ووضع سياسات من جانب السلطات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وأسس الاتحاد شبكة استشارية لشؤون الإسكان والإدارة الحضرية. وشارك أعضاؤه في مؤتمر التقييم العالمي وألقوا فيه كلمات.

١٩٩٧

يعقد الاتحاد اجتماعات متصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في باريس كل عامين تقريباً. وأجرى دراسات حول توفير المساكن للمسنين في المدن التي تأثرت بالكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، وبحث آثار التنمية في الأحياء الفقيرة. وقدم الاتحاد تقريراً إلى لجنة شؤون الإسكان والبناء والتخطيط المنبثقة عن لجنة المستوطنات البشرية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الثانية والخمسين موضوعه "استراتيجيات إصلاح المناطق الحضرية وتحديث الإسكان".

١٩٩٨

تولى الاتحاد رعاية عدة مؤتمرات أقيمت بشأن المستوطنات البشرية أثناء انعقاد الاجتماعات المتتابعة للجنة التنمية المستدامة. وساهم أيضاً في الاحتفال باليوم العالمي للموئل المقام في نيويورك. ووضع نفسه وأعضائه رسمياً تحت تصرف لجنة شؤون الإسكان والبناء والتخطيط المنبثقة عن لجنة المستوطنات البشرية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل تيسير تعاقدات وأعمال لجنة المستوطنات البشرية.

١٩٩٩

خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر "أسطنبول + ٥" للاستعراض والتقييم الخمسين لجدول أعمال الموئل المعقودة في نيروبي في أيار/مايو، أعلن الاتحاد، بتشجيع من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، إنشاء المؤسسة العالمية للإسكان، التي يتولى دعمها ماليا القطاع العقاري الخاص. وتمكنت المؤسسة العالمية للإسكان، منذ افتتاحها، من أن تجمع أموالاً لإقامة "مشروع رائد" لبناء ٥٠ بيتاً باعتباره نموذجاً للتعاون القائم بين القطاعين العام والخاص الذي تجسد في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

المنشورات:

منذ عام ١٩٩٥، أصدر الاتحاد عدة منشورات هي:

(أ) .The Homeless: Perspectives by Sixteen International Journalists

(ب) .The Property Industry and the Environment

(ج) .Providing Better Houses for the Elderly

(د) Summary of the Proceedings of Dialogue No. 6 and FIABCI's conclu-

sions

٦ - الدائرة الدولية لحقوق الإنسان

حصلت على المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩١

تأسست الدائرة الدولية لحقوق الإنسان في عام ١٩٨٤ بهدف تعزيز أعمال المعايير والإعلانات والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. وتهدف إلى مساعدة ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان بطرق عدة منها مساعدتهما فيما يسهمان به من جهود في التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية وفيما تعقده الأمم المتحدة من اجتماعات ومؤتمرات أخرى.

المبادئ الأساسية

يتجلى عمل المنظمة في بعض المبادئ التي دأبت على استلهاها على مدار السنوات الـ ١٥ الأخيرة.

(أ) تجمع الدائرة الدولية معلومات عن برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ثم تحللها وتعالجها وتقدمها في أشكال شتى تتيح للمدافعين عن حقوق الإنسان أقصى قدر من الاستفادة منها؛

(ب) تنفذ مشاريع وتتخذ مبادرات تهدف إلى فتح الأبواب أمام الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان للاستفادة بصورة أفضل من إجراءات الأمم المتحدة. وتسعى أيضاً إلى إقامة صلات بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والدبلوماسيين؛

(ج) تؤمن بأن للمدافعين عن حقوق الإنسان على المستوى الوطني والمنظمات غير الحكومية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان دوراً لا غنى عنه يتعين عليهما أن ينهضا به في مجال تعزيز وحماية المبادئ العالمية لحقوق الإنسان في محيط ثقافتهم وفي دائرة الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية التي تكتنفهما؛

(د) هدفها من كل نشاط هو دعم المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان؛

(هـ) تقدم برامجها إلى المدافعين عن حقوق الإنسان خدمات منتظمة يمكن تطويعها وفق احتياجاتهم وأولوياتهم.

البرامج

ظلت المنظمة تمارس العمل لأكثر من ١٠ سنوات من خلال أربعة برامج رئيسية:
 (أ) **البرنامج الإعلامي:** يصدر البرنامج مجلة "راصد حقوق الإنسان" Human Rights Monitor ربع السنوية؛ وسلسلة "وثائق حقوق الإنسان" HR-DOC-DH؛ و "ملفات حقوق الإنسان" HR-DOSSIERS وأدلة توجيهية. وتعرض مجلة "راصد حقوق الإنسان" لأبناء جميع الاجتماعات التي تعقدها الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك بشأن حقوق الإنسان. وترسل منها أكثر من ٥٠٠٠ نسخة بالانكليزية والفرنسية إلى المشتركين في شتى أرجاء العالم، تُرسل إلى نصفهم دون مقابل. وقد أخبرنا الدبلوماسيون في جنيف ونيويورك بأنهم يعتبرونها "مادة أساسية للمطالعة" لتابعة كيفية تعامل هيئات وأجهزة الأمم المتحدة مع مسائل حقوق الإنسان؛

تشمل نشرة "وثائق حقوق الإنسان" بيانات تقنية عن اجتماعات الأمم المتحدة، من بينها مثلاً نتائج القرارات والمقررات الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وهي توزع على جميع ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية في اليوم الأخير لاجتماع ما. أما "ملفات حقوق الإنسان" فتقدم إحاطات إعلامية حول المناقشات الدائرة على منابر الأمم المتحدة في حينها، مثال ذلك أنها غطت في عام ١٩٩٩ أنباء المنبر الدائم المعني بالسكان الأصليين. وقدمت هذه السلسلة إلى ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية وجماعات السكان الأصليين؛

(ب) **برنامج التعليم والتدريب** الذي يتضمن "دورات جنيف التدريبية" ودورات تدريبية إقليمية موجهة بصفة أساسية إلى ممثلي المنظمات غير الحكومية. وفي كل عام تقدم الدائرة الدولية تدريباً للممثلين الحكوميين، إما في دورات الأمم المتحدة/منظمة العمل الدولية وإما من خلال دورات أخرى تنظمها مراكز أكاديمية مثل معهد الخريجين في جنيف؛

(ج) **برنامج الاتصال:** يشمل مبادرات مشتركة بين المنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق أهداف محددة، وإقامة شبكات، وتنظيم مشاريع بشأن حقوق المنظمات غير الحكومية داخل منظومة الأمم المتحدة، ومشاريع لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعمل الدائرة الدولية على تيسير الاتصالات بين المنظمات غير الحكومية والدبلوماسيين، في إطار هذا البرنامج بتنظيم اجتماعات بين الجانبين بشأن قضايا محددة؛

(د) البرنامج الاستشاري: يشمل تقديم المشورة والمساعدة العملية للزوار وكذلك تقديم المشورة القانونية لمن يرغبون في اللجوء إلى القانون. وتشمل قائمة المستفيدين من المشورة المنظمات غير الحكومية وموظفي الأمم المتحدة والصحافة ودبلوماسيين.

رصد اجتماعات الأمم المتحدة

تُشارك الدائرة الدولية سنويا في اجتماعات الأمم المتحدة العادية التالية المعقودة في جنيف ونيويورك لمعالجة قضايا حقوق الإنسان، وترصد تلك الاجتماعات وترفع تقارير عنها: الجمعية العامة للأمم المتحدة، لا سيما اللجنة الثالثة (نيويورك)؛ والدورة الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/يوليه (جنيف ونيويورك)؛ واللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (نيويورك)؛ ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (جنيف)، والأفرقة العاملة المواضيعية والمعنية بتحديد المعايير التابعة للجنة حقوق الإنسان (جنيف)؛ واللجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان (جنيف)؛ والأفرقة العاملة المعنية بالأقليات والاسترقاق والسكان الأصليين التابعة للجنة الفرعية (جنيف)؛ وجميع هيئات رصد تنفيذ المعاهدات (جنيف ونيويورك)؛ والاجتماعات السنوية لرؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات (جنيف)؛ والمؤتمرات السنوية لمنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية (جنيف).

كما تتابع الدائرة الاجتماعات الأخرى المتصلة بمؤتمرات الأمم المتحدة (مثل المؤتمر الخاص بمسألة العنصرية) وتُعد تقارير أيضاً عنها.

٧ - منظمة الشمال والجنوب في القرن الحادي والعشرين

حصلت على المركز الاستشاري الخاص منذ عام ١٩٩٥

الأهداف

منظمة الشمال والجنوب في القرن الحادي والعشرين منظمة دولية غير حكومية مختصة بالمساهمة في تحليل حقوق الإنسان على نحو ما نص عليها في إعلان فيينا (١٩٩٣)، وتضم شخصيات ومنظمات تنتمي إلى مجالي الصناعة وبلدان العالم الثالث. وتهدف هذه المنظمة التي تتوزع شبكة عملها على جميع القارات بالدرجة الأولى إلى إثراء الحوار بين الشمال والجنوب، لا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط وكذلك فيما بين أوروبا وأفريقيا، لكن دون إهمال حالة حقوق الإنسان في باقي أرجاء العالم. وتسعى هذه المنظمة جاهدة من أجل التدخل بصفة ملموسة أكبر في مجال حقوق الأشخاص المضطهدين والشعوب المنسية. وتشارك هذه المنظمة بصفقتها هذه مشاركة فعالة في أعمال اللجنة

الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (منذ عام ١٩٩٤). وعلاوة على ذلك، تقوم المنظمة بنشاط خاص داخل منظمة العمل الدولية (مركز خاص منذ عام ١٩٩٦).

مشاركة المنظمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته و/أو في مؤتمرات الأمم المتحدة

تشارك منظمة الشمال والجنوب في القرن الحادي والعشرين، منذ أن حظيت بالمركز الاستشاري في كل دورة من دورات لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمناهضة التمييز وحماية الأقليات، فضلاً عن دورات فرق العمل المعنية بالسكان الأصليين، التي تشارك فيها خاصة من خلال إلقاء عدة كلمات شفوية (١٥) ومكتوبة (٣١). وجدير بالذكر أنه خلال هذه الدورات، تقدم المنظمة مساعدة إدارية إلى ممثلي منظمات الشعوب الأصلية الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت المنظمة في مناسبات عديدة داخل الأمم المتحدة طوال هذه الفترة:

١٩٩٥

منتدى المنظمات غير الحكومية بشأن التنمية الاجتماعية (كوبنهاغن)؛

المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين)؛

مؤتمر المنظمات غير الحكومية المرتبطة بمؤتمر أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط

(برشلونة)؛

اللجنة الدولية لمناهضة الحظر (لندن)؛

لقاء المنظمات غير الحكومية مع الأمين العام للأمم المتحدة (بيرن)؛

١٩٩٦

مؤتمر المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى اليونسكو (باريس)؛

اجتماع مكتب المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس

الاقتصادي والاجتماعي (جنيف)؛

لجنة المنظمات غير الحكومية لإشراك الأسرة في التقدم الاجتماعي والتنمية (فيينا).

١٩٩٧

مؤتمر المنظمات غير الحكومية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز (جنيف)؛

المؤتمر الدبلوماسي بشأن الحظر الكامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد (أوسلو)؛

المؤتمر الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (فيينا)؛
الندوة الدولية بشأن "الأشكال المعاصرة للعنف وثقافة السلام" (المغرب)؛
حلقة عمل اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب (بنجول).

١٩٩٨

المؤتمر المعني بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف (بروكسل)؛
المؤتمر المعني بحقوق الشعب الفلسطيني (القاهرة)؛
ندوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن حالات الحظر (روما)؛
منتدى ١٩٩٨ بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (جنيف).

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

شاركت منظمة الشمال والجنوب في القرن الحادي والعشرين، التي تتمتع بمركز خاص لدى منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩٩٦، في الأعمال السنوية لمؤتمر العمل الدولي (جنيف)

أنشطة أخرى

العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

قامت المنظمة، عن طريق تنظيم العديد من الندوات وحلقات العمل على الصعيد الدولي والوطني والمحلي والمشاركة فيها، بدور هام في تعزيز وتنفيذ المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١٩٩٥

تنظيم سلسلة من المؤتمرات بشأن حقوق الإنسان في أفريقيا بالتعاون مع اتحاد البلدان الأفريقية لحقوق الإنسان (فرنسا).

١٩٩٦

ما هي الأخلاق المناسبة للقرن الحادي والعشرين؟ (جنيف)؛

تنظيم ندوة دولية: حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا (طرابلس)؛

١٩٩٧

أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى وحقوق الإنسان (جنيف)؛

الإسلام والغرب (المغرب)؛

البحر الأبيض المتوسط: ضفتان وحضارتان: أوجه التكامل أو الصراع؟ (طرابلس)؛
وبخصوص الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (جنيف).

١٩٩٨

ندوة "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: الذكرى الخمسون" (جنيف)؛
ندوة "الإعلانات الغربية لحقوق الإنسان والوثيقة الخضراء الكبرى للجماهيرية"
(طرابلس)؛

"الإنسان في قبضة العولمة" (جنيف)؛

حلقة دراسية بشأن الهجرة والفرنسيون من الجيل الأول (فرنسا)؛

التشاور مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والتعاون معها

إعداد الوثائق

ساهمت المنظمة في مناسبات كثيرة في إعداد التقارير التي تعدها الأمانة العامة للأمم المتحدة، وفي أعمال المقررين الخاصين (لا سيما المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، تموز/يوليه ١٩٩٧)، فضلا عن مساهمتها في فرق عمل مختلفة (لا سيما فريق العمل المعني بحقوق الإنسان والمهاجرين، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

أمثلة أخرى عن الأنشطة الاستشارية المتعلقة بالأمم المتحدة:

بذلت المنظمة جهدا كبيرا من أجل اطلاع الجماهير العريضة عن مناقشات أحداث الساعة المتعلقة بحقوق الإنسان وذلك من خلال موقعها على شبكة الإنترنت وثلاثة أنواع من المنشورات هي:

سجلاتها، التي تتألف حاليا من ٢٠ عددا (القائمة ترد في المرفق)،

مجلتها (يصدر عددا منها كل سنة)،

ملفاتها والبيانات الصحفية الصادرة عنها،

نشرتها الإعلامية (يصدر منها عددا كل سنة).

وفهرس المنشورات متاح جزئيا على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت

(www.institut-nord.org) وهذه المنشورات يمكن الحصول عليها بعد تقديم طلب بذلك.

٨ - الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان

حصلت على المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٥

تقوم منظمة الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان بتعبئة المهن الصحية والتماس الدعم من عامة الناس من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الناس.

ويعمل أعضاء هذه المنظمة منذ عام ١٩٨٦ من أجل وضع حد للتعذيب وحالات الاختفاء وعمليات الاغتيال السياسية التي تقوم بها الحكومات وجماعات المعارضة؛ ولتحسين الصحة والظروف الصحية في السجون ومراكز الاعتقال؛ وللتحقيق في الآثار البدنية والنفسية المترتبة على ما لما يرتكب من انتهاكات للقانون الإنساني في النزاعات الداخلية والدولية؛ وللدفاع عن الحياد الطبي وحق المدنيين والمقاتلين في تلقي الرعاية الطبية أثناء أوقات الحرب؛ ولحماية أصحاب المهن الصحية الذين يقعون ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان؛ وللحيلولة دون تواطؤ الأطباء في عمليات التعذيب وغيرها من الانتهاكات.

وتدير المنظمة مشاريع تعليمية وتدريبية لفائدة أصحاب المهن الصحية وأفراد الجهاز القضائي ومناصري حقوق الإنسان في موضوع تطبيق المهارات الطبية ومهارات الطب الشرعي على عمليات التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وتستند المنظمة في أعمالها إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الاتفاقات الدولية بشأن حقوق الإنسان والاتفاقات الإنسانية.

وقد تقاسمت منظمة الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٧ مع الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية ومنسقتها جودي ويليامز، وذلك بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للجنة التوجيهية لهذه الحملة. وتعمل المنظمة حالياً في لجنة التنسيق للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية.

المشاريع المرتبطة بعمل الأمم المتحدة

وضع بروتوكول اسطنبول - المعايير الدولية للتقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وسوء المعاملة: خلال السنوات العشر الماضية، عرف الكثير عن التعذيب وعواقبه، لكنه لم تكن ثمة مبادئ توجيهية دولية لتوثيق ذلك. لكن هذه الحال تغيرت يوم ٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ حينما قدم عشرات الخبراء المجموعة الأولى الشاملة للمبادئ التوجيهية لتوثيق التعذيب والتقصي بشأنه وهي: دليل التقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (بروتوكول اسطنبول).

وهذا البروتوكول هو نتاج ثلاث سنوات من التحليل والبحث والتدوين التي قام بها ما يزيد عن ٧٥ من الأطباء الشرعيين والأطباء والنفسيين ومراقبي حقوق الإنسان والمحامين الذين يمثلون ٤٠ منظمة ومؤسسة تنتمي إلى ١٥ بلدا. وقد كان الدكتور فنسنت ياكوبينو من منظمة الأطباء المناهضين لحقوق الإنسان صاحب فكرة هذا المشروع ومنسقه الأول. وقد أعد هذا المشروع في آذار/مارس ١٩٩٦، وذلك عقب ندوة دولية بشأن "الطب وحقوق الإنسان" عُقدت في قسم الطب الشرعي في كلية الطب بجامعة سو كوروا، ونظمتها في مدينة أضنة الجمعية الطبية التركية. وقد بلغت عملية الصياغة ذروتها خلال اجتماع عُقد في اسطنبول في آذار/مارس ١٩٩٩، حيث اتخذ هذا الدليل شكله النهائي. وتنطبق أساليب التوثيق الواردة في هذا الدليل أيضا على سياقات أخرى، بما في ذلك عمليات التحقيق والرصد بشأن حقوق الإنسان. وتقييم الأفراد الذين يسعون إلى الحصول على حق اللجوء السياسي، والدفاع عن الأفراد الذين "يعترفون" بارتكاب جرائم أثناء التعذيب، وتقييم احتياجات ضحايا التعذيب إلى الرعاية. أما فيما يتعلق بأصحاب المهن الصحية الذين يُجبرون على تجاهل أدلة التعذيب أو تحريفها أو تزويرها، فإن الدليل هو أيضا بمثابة مرجع دولي لأصحاب المهن الصحية والقضاة على حد سواء.

ويبين بروتوكول اسطنبول أيضا المعايير الدنيا التي يتعين على الدولة أن تلتزم بها لضمان توثيق فعال للتعذيب وذلك عن طريق "المبادئ المتعلقة بالتوثيق الفعال للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" الواردة فيه. وقد عُرضت هذه "المبادئ" على مسؤولي الأمم المتحدة لكي تنظر فيها الجمعية العامة. ويتوقع أن تصدر الأمم المتحدة هذا الدليل بصورة رسمية بحلول عام ٢٠٠٠. وفي غضون ذلك، فإنه من الممكن الحصول على نسخ الكترونية من الصيغة التي قُدمت إلى الأمم المتحدة عن طريق عدة مواقع على شبكة الإنترنت (www.phrusa.org) و (www.hrft.org.tr)، و (www.tihv.org.tr).

وكان من بين المشاركين من مسؤولي الأمم المتحدة في المؤتمر الختامي المتعلق بوضع هذا البروتوكول: السيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ والسيد نايجل رودلي، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب؛ والسيد أليسيو بروني، أمين لجنة مناهضة التعذيب؛ والسيد دانييل بريمون، أمين صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح ضحايا التعذيب؛ والسيد دافيد فايروت، عضو لجنة الأمم المتحدة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

أعمال الطب الشرعي التي أنجزت لفائدة المحكمتين الجنائيتين الدوليتين

في الفترة ما بين عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٨، قدمت منظمة الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان خبرة ومشورة كبيرة في مجال الطب الشرعي إلى المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أقامت المنظمة حلقة دراسية تعليمية في لاهاي لفائدة موظفي المحكمة. وقد شملت هذه الحلقة الدراسية التي دامت يومين، والتي عُقدت بناء على طلب من المدعي العام ريتشارد ج. غولدستون، موضوع التحقيق الطبي الشرعي في جرائم الحرب والأوجه النفسية والاجتماعية للعمل مع الناجين من التعذيب والاعتصاب. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وكذلك في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٦، شارك خبراء عن المنظمة في زيارات التقييم الأولية للمقابر الجماعية في البوسنة. وقد قامت المنظمة بنشر فرق كبيرة متعددة الجنسيات بناء على طلب من المحكمة وذلك من أجل إجراء عمليتي استخراج وفحص كبيرتين لمحتويات القبور الجماعية في البوسنة وكرواتيا وجمهورية صربسكا في الفترة من تموز/يوليه إلى غاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بما في ذلك المواقع المهمة للمذابح التي حدثت في سريبرينيتسا. كما عاد فريق موفد من المنظمة إلى مدينة فوكوفار في كرواتيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وذلك لإتمام عملية حفر المقبرة الجماعية في هذا الموقع. وفي عام ١٩٩٧، وضعت المنظمة قاعدة بيانات عن الضحايا قبل وفاتهم ونظمت برنامجا تدريبيًا في مجال الطب الشرعي في البوسنة ليعمل بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والسلطات المحلية بشأن استرداد رفات الضحايا والتعرف على هويتهم.

ومنذ أن أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أوفدت المنظمة فرقا لإجراء مسح متعلق بالطب الشرعي إلى هذا البلد وذلك من أجل المساعدة على جمع أدلة جرائم الحرب عن طريق تحديد مواقع المقابر الجماعية لمئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الذين ذبحهم المتطرفون التابعون للحكومة في الفترة المتراوحة بين أوائل شهر نيسان/أبريل ومنتصف شهر تموز/يوليه ١٩٩٤. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٦، قام فريق يتألف من ستة عشر شخصا بإخراج ٥٠٠ جثة من مقبرة جماعية في أبرشية كيبويه في غربي رواندا وإجراء فحص طبي شرعي عليها. وقد ضم هذا الفريق علماء في الآثار وفي علم الأمراض وفنيون في مجال الطب الشرعي من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وشيلي وكوستاريكا والدايمرك وغواتيمالا واسكتلندا. وفي شهر حزيران/يونيه، عاد فريق ثان إلى كيغالي لاستخراج محتويات مقابر توجد في عدة مواقع من العاصمة الرواندية. وفي أثناء عمليتي استخراج محتويات المقابر، جمعت الأفرقة التابعة للمنظمة أدلة هامة في القضايا التي رُفعت ضد مجرمي الحرب الذين صدرت في حقهم قرارات اتهام. وقد بحث هذا الفريق ما يزيد عن

٤٥٠ من رفات الضحايا من مقبرة كيبويه ذاتها. وكان من بينها ما يزيد عن النصف كلهم من الرضع والأطفال والشباب الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر سنة. وكانت أسباب موتهم في معظم الحالات بسبب جروح ناجمة عن ضربات بالفأس ورضوض في الرأس بسبب الضرب العنيف. كما تقدم الناجون للتعرف على ملابس أحبائهم وترتب على هذه العملية التعرف على شهود جدد شاهدوا بأنفسهم هذه الجرائم. كما أدلى الدكتور ويليام هاغلوند من منظمة الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان بشهادته في قضايا عديدة مثل فيها أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مدينة أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة.

واعترافاً بجهود المنظمة، كتب المدعي العام للمحكمة، القاضي ريتشارد غولدستون، إلى المنظمة رسالة قال فيها "أشكركم على العمل المتميز الذي قام به الفريق التابع للأطباء المناصرين لحقوق الإنسان. فلديكم خبرة لا تجارى في هذا المجال ودون مساعدتكم ربما كان من المستحيل إجراء عمليات استخراج محتويات القبور الحيوية هذه". وقد ساهمت جهات عديدة في تمويل هذا العمل كان من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المقابر الجماعية في أفغانستان

اتصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمنظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ لتطلب الاستعانة بعالم في مجال الطب الشرعي ليسافر على الفور إلى أفغانستان والالتحاق بفريق تابع للأمم المتحدة يحقق في المقابر الجماعية الواقعة بالقرب من مزار الشريف. وقد تمكن الدكتور مارك سكينر، من فانكوفر، وهو طبيب شرعي أنثروبولوجي متمرس، من تمثيل المنظمة في عملية التحقيق هذه. وقد أثار اكتشاف مقابر جماعية وحثت عديدة دُفنت في آبار تبين أنها من ضحايا عمليات الإعدام الفورية ضجة في أوساط الأمم المتحدة والصحافة. وقد سلم الدكتور سكينر حينئذ تقريره إلى مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

المقابر الجماعية في الصومال

أوفدت المنظمة طبيبين شرعيين أنثروبولوجيين من بينهما الدكتور ويليام هاغلوند، مدير برنامج الطب الشرعي الدولي التابع للمنظمة إلى شمال الصومال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بناء على طلب من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وكان الهدف من هذه المهمة إجراء تقييم أولي لمقبرة جماعية كبيرة مفتوحة يُعتقد أنها كانت تحتوي على جثث ضحايا المذابح التي اقترفتتها قوات الزعيم الصومالي الأسبق سياد بري. وقد أوصى التقرير الذي أعد لمركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف النظر في خيارات عديدة لاسترداد رفات الضحايا والقيام بتقييم طبي شرعي وتدريب المحققين

الصوماليين. وأصدرت الأمم المتحدة تقريراً عن هذا التحقيق في عام ١٩٩٩ وهو "معاناة تهديدية للقبور الجماعية في المنطقة المجاورة لهرجيسا في الصومال" (الوثيقة رقم (E/CN.4/1999/103/Add.1).

التشاور بشأن تقديم المعونة الإنسانية إلى أفغانستان

في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٨، شارك مدير شؤون الدعوة لحقوق الإنسان في المنظمة، هولي بوركهالتر، في اجتماع عُقد في نيويورك بدعوة من إدارة الشؤون الإنسانية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وذلك لمناقشة حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان. وقد حضره ممثلون عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة. وكانت منظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان قد قامت ببحث مستفيض في انتهاكات حقوق النساء والتهديدات المحدقة بصحة المرأة في ظل نظام الطالبان.

تعزيز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تخليداً للذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٨، شرعت المنظمة في حملة لتوعية أصحاب المهن الصحية بأهمية هذه الوثيقة وعلاقتها بمجال الصحة على الصعيد العالمي. ووزعت المنظمة على نطاق واسع كتيب "إيجاد الصلة" وقامت بنشر مقال عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مجلة الرابطة الطبية الأمريكية. كما نظمت المنظمة مناسبات للاحتفال بهذا الإعلان في المعاهد الطبية ومعاهد الصحة العامة. وشاركت نائبة مدير المنظمة، سوزانا سيركين، وكبير المستشارين الطبيين الدكتور فينسنت ياكوبينو، كليهما في تأليف فصل من الكتاب الذي صدر برعاية الأمم المتحدة "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: خمسون سنة وما بعدها"، وتحدثت في مناسبة لترويج هذا الكتاب في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

الألغام الأرضية

شاركت المنظمة بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية في مراسيم التوقيع في أوتاوا وما تلاها من المؤتمرات التي ضمت منظمات غير حكومية وحكومات ووكالات تابعة للأمم المتحدة.

٩ - الرابطة الدولية لزمالات السجون

حصلت على المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٨٣

إن الرابطة الدولية لزملاء السجون رابطة طوعية تضم منظمات وطنية لزمالات السجون في ٨٨ بلداً. وتنخرط هذه الرابطة عبر منظماتها الفرعية في معالجة طائفة واسعة من الشواغل والأعمال المتعلقة بالعدالة الجنائية لتعزيز المشاركة في العدل الجنائي. وهي توفر منتدى على نطاق العالم لمناقشة المسائل وإشاعة الوعي في مجال الجريمة ومعاملة المجرمين.

ويدير هذه الرابطة مجلس إدارة دولي. وهو يمثل أعضاء ينتشرون على نطاق واسع ويضم زعماء مجتمعات محلية، ومسؤولين في مجال العدالة الجنائية، ومواطنين مهتمين بالموضوع.

ولدى هذه الرابطة اهتمامات كبيرة بالأنشطة التي تنفذها الأمم المتحدة المتصلة بالجريمة ومعاملة المجرمين، وحقوق الإنسان، والمرأة، والشباب والأسرة، والإغاثة والتنمية، والسلام.

المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية

وتشارك الرابطة بكثافة في أنشطة حلف المنظمات غير الحكومية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (نيويورك)، كعضو فيه. وشارك نائب رئيس الرابطة ومدير فرعها المعني بمبادرات العدالة مشاركة فعالة في الاجتماعات الدورية التي يعقدها الحلف. وترأس مدير فرع الرابطة المعني بمبادرات العدل هذا الحلف لفترة من الوقت في عام ١٩٩٥. وزودت الرابطة الحلف بالدعم الإداري والمكتبي في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ عن طريق توزيعها المحاضر والإعلانات نيابة عن أمينه التنفيذي. وشارك نائب رئيس الرابطة ومدير فرعها المعني بمبادرات العدل في الفريق العامل المعني بعدالة الجبر وترأس لجنة الصياغة التابعة له. وأوفدت الرابطة ستة مندوبين إلى مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في القاهرة في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٥. وتولى إدارة جلسات إضافية بشأن عدالة الجبر، ومعاملة السجناء الأجانب وترحيلهم، ومشاركة المجتمعات المحلية في عمليات الإصلاح. وحضر نائب رئيس الرابطة وممثلون عنها الدورتين السابعة والثامنة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وقدموا مداخلات فيها للحث على إدراج عدالة الجبر في جدول الأعمال الخاص بمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة

ما زال ممثلو الرابطة يتشاورون مع ممثلين عن منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مشكلة السل في سجون أوروبا الشرقية والخطوات التي يمكن اتخاذها لمعالجتها.

وتتأخر الرابطة على بذل جهود دؤوبة لإطلاع قادتها وأعضائها على معلومات بشأن الأمم المتحدة وتشجيع تقديم الدعم لأنشطتها. وللرابطة ممثلون في مقر الأمم المتحدة (نيويورك، وجنيف، وفيينا). وإضافة إلى ذلك، لدى الرابطة ممثلون لدى مقر اللجان الاقتصادية الإقليمية. وترسَل إلى الفروع الوطنية للرابطة وبشكل دائم معلومات وأخبار ذات صلة بأنشطة الأمم المتحدة وتُنشر عبر مختلف منشورات الرابطة.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

ترد في جدول أعمال اجتماعات الرابطة الدولية والإقليمية على نحو منتظم تقارير كتابية وشفوية عن أنشطة الأمم المتحدة ومشاركة الرابطة فيها. وقامت حلقات العمل التي تخللت مؤتمر الرابطة الدولي الذي يعقد كل ثلاث سنوات والذي عُقد في واشنطن العاصمة (خريف عام ١٩٩٥) واجتماع المجلس الدولي الذي عُقد في مانيتا (خريف عام ١٩٩٧) بتركيز الانتباه على أنشطة الأمم المتحدة ومعاييرها في مجال حقوق الإنسان، وبدائل السجن، ودعم الضحايا وتعويضهم، ومعاملة المجرمين، ومشاركة المجتمعات المحلية في عمليات الإصلاح، وعدالة الجبر.

وأعادت الرابطة على نفقتها الخاصة طباعة مجموعة معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية باللغات الانكليزية والفرنسية والروسية والصينية والاسبانية ووزعتها على أعضائها.

١٠ - المنظمة الدولية للإغاثة من المخدرات

حصلت على المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٥

توصلت هذه المنظمة عبر تطوير أنشطتها إلى تحديد عدد من الملاحظات بشأن عالم إدمان المخدرات. فهي تطالب بالاحترام الكامل لحقوق متعاطي المخدرات، وفقاً لإعلان لشبونة لعام ١٩٩٢، الذي يعرف المدمن بالأخص على أنه "مواطن بكل معنى الكلمة، بما له من حقوق وعليه من واجبات". وبناء على ذلك، يجب على برامج العلاج التي توفرها مؤسسات الرعاية، فضلاً عن الأهداف والممارسات المهنية، السعي إلى أن تعيد إلى المدمن استقلالته وقدرته على الخيار. فضلاً عن ذلك، تصر المنظمة منذ إنشائها على ضرورة توفير

أنظمة للرعاية المتنوعة. فيلى جانب الدعم، يجب أخذ ضرورات أخرى أكثر إلحاحاً في الاعتبار. والميل إلى تمكين المدمن من الإقلاع عن إدمانه مهم ولكن غير كاف. إذ يجب من جهة أن توفر له شروط الحياة الكريمة (تخفيف المخاطر، ومسكن عاجل، والتكفل بالنواحي الصحية) ومن جهة أخرى كسر حلقة نبذه عن طريق دمج وتدريبه. كما أن الوقاية والإعلام هما من ضمن أهداف الرابطة. وتعهدت المنظمة بعدم القيام بأي أفعال بمعزل عن الآخرين وبدون تشاور، بل بالعمل بالتعاون الكامل مع الوزارات المعنية، والسلطات المحلية وأهم المختصين في هذه المشكلة (الأطباء وعلماء النفس وعلماء الاجتماع). وبموازاة ذلك، طمحت المنظمة دوماً إلى تيسير إقامة الاتصالات بين هؤلاء العلماء المتنوعين الاختصاصات، بغية أن يتمخض تصارع الآراء عن أفكار مشتركة وبناءة. وتطورت هذه المنظمة شيئاً فشيئاً لتشكّل اليوم في فرنسا أهم المنظمات التي تقدم المساعدة والرعاية للمدمنين. ولديها حالياً فروع في ١٨ مقاطعة و ٤٠٠ موظف.

النشاط الدولي: تطوير الأعمال التعاونية

رغبت المنظمة منذ إنشائها في تنفيذ نشاط على الصعيد الدولي، لا يستهدف تبادل الخبرات وإثراء المعارف وحسب، بل أيضاً تكوين شبكة فعلية من الشركاء، أفراداً أو جمعيات أو مؤسسات، بغرض مواجهة هذه المشكلة التي يتجاوز نطاقها وحدتها جميع الحدود. وهكذا، قوبلت كفاءة المنظمة بالتقدير في الخارج أيضاً، من جراء مشاركتها في إنشاء مراكز متخصصة مختلفة في أوروبا وأمريكا الجنوبية على سبيل المثال.

ومنذ عام ١٩٩٥، بدأت برامج التعاون الثنائي التي منها ما تُنفذ ومنها ما هو قيد التنفيذ في المغرب ولبنان والأردن والأرجنتين وجمهورية مقدونيا والهند. وتسنى القيام بهذه الأعمال التعاونية بفضل ثقة مانحي الأموال بالمنظمة: بصورة رئيسية وزارة الخارجية الفرنسية واللجنة الأوروبية. وعليه، تتعاون المنظمة في المغرب منذ عام ١٩٩٥ مع مستشفى الرازي الجامعي للأمراض العقلية في سلا. وشملت مجالات هذا التعاون ما يلي: استقبال فرنسا لمتدربين متخصصين في إدمان المخدرات لمدة شهرين؛ وإقامة حلقات تدريبية في الرباط - سلا؛ واستقبال فرنسا لمسؤولين من مستشفى الرازي لمهام إعلامية وإقامة اتصالات مع السلطات الفرنسية؛ واستحداث مؤسسة ومعدات وهيئة مرتبطة بقاعدة البيانات الفرنسية "Toxibase" لوضع قاعدة بيانات مغربية عن المخدرات وإدمانها؛ وعقد اجتماعات للتشاور في مسألة الوقاية من الإدمان ضمت موظفي الوزارات الذين تتألف منها اللجنة الوطنية للمخدرات في المملكة المغربية.

وتندرج هذه الأعمال في إطار المساعدة الفنية التي قُدمت إلى المركز الوطني للبحث والوقاية من الإدمان، الواقع في مبنى مستشفى الرازي في الرباط - سلا والفريد من نوعه في المغرب عند افتتاحه في عام ١٩٩٨.

وفي المغرب أيضا سيبدأ في عام ١٩٩٨، التعاون مع وزارة الصحة العامة لتنفيذ برنامج من الأعمال والرعاية والوقاية في مجال الإدمان في منطقة طنجة - تطوان. وثمة أربعة أهداف لذلك وهي التالية: إنشاء مركز استقبال للمدمنين؛ وتحسين الرعاية التي يتلقاها المدمنون (التدريب، الحلقات الدراسية)؛ وتطوير أساليب للوقاية الأساسية والمتقدمة لحالات الإدمان (حلقات دراسية)؛ وإجراء استقصاءات محلية لمعرفة مدى الإلمام بمشاكل المدمنين.

وسيستغرق مشروع التعاون هذا فترة ثلاث سنوات. وتموله لجنة الاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية الفرنسية ووزارة الصحة العامة في المملكة المغربية والمنظمة الدولية للإغاثة من المخدرات.

وفي لبنان، يجري حاليا، بالاشتراك مع جمعية الرعاية التمريضية والإئتماء الاجتماعي، تنفيذ مشروع متعلق بإنشاء مركز لاستقبال المدمنين وإعادة إدماجهم وإرشادهم اجتماعيا. وفيما يلي أهداف هذا المشروع: الوقاية من الإدمان وتخفيف مخاطره؛ واستقبال متعاطي المخدرات وإرشادهم قبل العلاج؛ ودعم المدمن في مرحلة ما بعد العلاج ومساعدته على إعادة الاندماج عائليا واجتماعيا ومهنيا؛ وإنشاء قاعدة بيانات عن الإدمان استنادا إلى دراسات ميدانية وإعداد دراسات تساعد على فهم ظاهري المخدرات والإدمان وتفسيرهما.

ولتحقيق هذا الغرض، سيتم فضلا عن افتتاح المركز وشراء المعدات (من بينها حافلة صغيرة للتمكن من نشر أساليب الوقاية في الأحياء)، تنظيم حلقات تدريبية في بيروت بشأن موضوعي "الإدمان والعمل في الشوارع" و "تخفيف المخاطر". كما يزعم أن تقدم في فرنسا فترات تدريبية متعلقة بدراسات متخصصة تمتد لشهرين ونصف الشهر.

وفي الأردن، سينفذ في عام ١٩٩٨ مشروع للمساعدة بغرض وضع خطة وطنية رئيسية لمكافحة تعاطي المخدرات. والمقصود هنا هو المساعدة على توجيه السياسة الأردنية في مجال الوقاية من المخدرات ومكافحتها، عبر تحديد الخطوط الرئيسية العريضة لإجراء يُتخذ على الصعيد الوطني يوازن بين الردع والوقاية والرعاية، وعبر تنسيق الإجراءات التي تتخذها مختلف المؤسسات المنخرطة في هذا المجال على أرض الواقع.

وفي مقدونيا، تجري المنظمة مباحثات مع رابطة "Doverba" بشأن البرنامج التالي: إنشاء مركز معلومات وبحوث معني بالمخدرات والإدمان؛ وتحديد وتنفيذ واستغلال استقصاءات تساعد على زيادة المعرفة بحالة الإدمان في مقدونيا؛ وتنظيم أنشطة تدريبية

لمختلف فئات المهنيين (الاخصائيون الاجتماعيون، والأطباء، والمدرسون وغيرهم) والمتدربين؛ واستقبال فرنسا لأشخاص يخضعون لتدريب متخصص في مجال الإدمان، وعقد حلقات دراسية في مقدونيا؛ والمساعدة على النظر في موامة التشريعات المقدونية المتعلقة بالإدمان، عن طريق إيفاد بعثة متخصصة من الخبراء تقوم بالتحليل والتشاور مع المقدونيين.

وفي الأرجنتين، تتعاون المنظمة مع معهد التحقيق والمساعدة المشترك بين الاختصاصات على وضع برنامج أبحاث سريرية للانضباط الاجتماعي والسلوكي، وذلك سعياً إلى إقامة شبكة لتبادل المعلومات والمنشورات لتعميق الدراسات والأبحاث المتعلقة بالإدمان.

وأخيراً، في الهند تؤدي المنظمة دور الشريك للمركز الوطني للأبحاث المتعلقة بالإدمان في مشروع إقامة عيادة متنقلة للرعاية الأولية ووقاية أطفال شوارع بومباي من المخدرات.

أنشطة دولية أخرى

إلى جانب مشاركة أعضاء أفرقة المنظمة بصورة نشطة في حلقات دراسية مختلفة، نظمت المنظمة ندوات دولية، وعلمية ومتعددة الاختصاصات في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس في عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٤. وصدرت وثائق الندوة الأخيرة في منشور باللغتين الفرنسية والانكليزية. وهي تستند في صياغة إجراءاتها وأفكارها في مجال التعاون الدولي جزئياً إلى مجلسها العلمي الذي يرأسه البروفسور كلود أوليفينستين، ويضم حالياً ٢٢ عضواً من ١٦ بلداً مختلفاً. وتشارك المنظمة بانتظام في الاجتماعات التحضيرية والجلسات العامة التي تعقدها لجنة المخدرات في فيينا.

وعلاوة على ذلك، فإن المنظمة عضو في لجنة المنظمات غير الحكومية في فيينا وتشارك في ما تعقده من اجتماعات للتشاور وهي معتمدة كمنظمة مشاركة في مركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات وإدمانها.

المشاركة في أنشطة منظمة الأمم المتحدة

بموجب مركزها الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي حصلت عليه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، استطاعت المنظمة المشاركة في العديد من أنشطة الأمم المتحدة:

١٩٩٦

إرسال وفد والمشاركة في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة المخدرات (فيينا، ١٦-٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦)؛

١٩٩٧

إرسال وفد والمشاركة في الدورة الأربعين للجنة المخدرات (فيينا، ١٧-٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧)؛ وإرسال وفد والمشاركة في الاجتماعات التحضيرية للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المكرسة لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها (فيينا، ١٢-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧؛ ٢-٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)؛

١٩٩٨

إرسال وفد والمشاركة في الدورة الحادية والأربعين للجنة المخدرات (فيينا، ١١-١٣ آذار/مارس ١٩٩٨)؛ وإرسال وفد والمشاركة في الجزء الخاص من الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة (فيينا، ١٦-٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨)؛ وإرسال وفد والمشاركة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة (نيويورك، ٨-١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨)؛ والمشاركة في الفريق العامل الحكومي الدولي المجتمع في إطار لجنة المخدرات والرامي إلى التحضير للدورة القادمة (فيينا، ١٤-١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)؛

١٩٩٩

إرسال وفد والمشاركة في الدورة الثانية والأربعين للجنة المخدرات (فيينا، ١٦-٢٥ آذار/مارس ١٩٩٩)، وجه خلالها وفد المملكة المغربية شكره للمنظمة على ما أبدته من تعاون في بلده.

عمليات المشاركة الأخرى في أنشطة منظمة الأمم المتحدة

حضر أعضاء من المنظمة ومسؤولون في المؤسسات التابعة لها العديد من المؤتمرات التي شاركت في تنظيمها هيئات الأمم المتحدة:

١٩٩٧

المؤتمر الدولي الثامن المعني بتخفيف المخاطر المتصلة بالمخدرات، الذي شارك في رعايته برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه جهات عديدة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (باريس، ٢٣-٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨)؛

١٩٩٨

المؤتمر العالمي الثاني عشر للإيدز، الذي شارك في تنظيمه برنامج الأمم المتحدة المشترك (جنيف، ٢٨ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨)؛ وإيفاد بعثات مساعدة إلى المملكة الأردنية الهاشمية بغية تنفيذ خطة وطنية رئيضية لمكافحة المخدرات، مولتها لجنة الجماعات الأوروبية.

١١ - الاتحاد الدولي للقديسة جان دارك

حصل على المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٧١

الأهداف

تأسس الاتحاد الدولي للقديسة جان دارك في لندن عام ١٩١١ من أجل الاعتراف بالمساواة الفعلية في الحقوق بين النساء والرجال في جميع الميادين وفي جميع القارات. وهي المنظمة الكاثوليكية النسائية الوحيدة المعترف بها لدى الأمم المتحدة والفاتيكان على السواء (عضو معاون في مؤتمر المنظمات الكاثوليكية الدولية). ولذلك فالإتحاد يحتل موقعا حاسما في مجال النهوض بالمرأة على نطاق العالم. وخلال السنوات العشرين الماضية، تضاعف النضال النسائي في أوروبا كثيرا، وكذا في جميع المناطق التي شهدت فيها القوانين المدنية تحسنا ملموسا. ومن جهة أخرى، فقد حمل انعدام أي تقدم في الميدان الكنسي الكاثوليكي العديد من أنصار المرأة على الإعراس عن المؤسسات الكاثوليكية. ورغم الصعوبات التي يواجهها الإتحاد في التوظيف وقلته العددية، فقد ظل دائما يتحلى بالصراحة في هذا الميدان الشائك الذي اكتسب فيه تجربة معترفا بها.

وقد دفعتنا الحاجة إلى الدفاع عن المرأة والنهوض بها في العديد من بلدان الجنوب إلى توجيه اهتمامنا نحو هذه البلدان بشكل خاص. ومنذ عام ١٩٩٣، وفي نطاق ما تتيحه إمكانياتنا، ونحن نوزع بها مجلتنا الجديدة الفصلية في تلك البلدان: أرض النساء والمجتمعات والأديان. أبناء دولية، وبالأخص في أفريقيا جنوب الصحراء. وتتيح هذه المجلة معلومات حول التقدم المحرز في مجال الحقوق المدنية والشخصية والعائلية للنساء والعقبات والمبادرات المتعلقة بها في كل قارة وكل ديانة على حدة. وتمثل هذه المجلة النشاط والاتصالات التي

تتيحها الأكثر فعالية الذي يضطلع به الاتحاد حالياً. كما تتيح لنا الانترنت آفاقاً جديدة ووسائل عمل جديدة.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

(أ) المؤتمر العالمي المعني بالمرأة: شارك فيه أربعة من مندوبينا كما شاركوا في المنتدى "الموازي" للنساء والمنظمات غير الحكومية في هويرو. وشارك وفد الاتحاد مشاركة نشطة في ملتقى "تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة"؛

(ب) الاجتماع الاستشاري التحضيري للمنظمات غير الحكومية في المؤتمر العالمي المعني بالمرأة ببيجين (فيينا، آذار/مارس ١٩٩٣): وقد شاركت فيه مندوبتنا في فيينا وبعد إجراء محادثات متنوعة هناك، كتبت إلى المجلس العالمي للكنايس في جنيف لإقامة مركز متعدد في منتدى بيجين للمنظمات غير الحكومية يحمل عنوان "النساء والأديان". وقد تحقق ذلك في هواريو، وأنشئ مركز باسم "المؤنات يتحدثن بصوت واحد"؛

(ج) الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان، (باريس، اليونسكو، ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥) أيام عمل تحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة في بيجين: من أجل "منهاج عملي موسع". وقد دعيت رابطينا للمشاركة فيه؛ وشاركت رئيسة الشعبة الفرنسية التابعة للاتحاد في صياغة الوثيقة المشتركة التي تحمل عنوان "منهاج العمل الموسع" والتي قمنا بتوقيعها؛

(د) ندوة منظمة رصد العمل العالمي من أجل حقوق المرأة حول "الحقوق الأسرية للنساء" (مركز الأمم المتحدة، فيينا، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣). شارك وفد الاتحاد في فيينا في هذه الندوة وأصدر تقرير عن الاجتماع؛

(هـ) مؤتمر المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة (نيويورك، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧): شاركت الرئيسة الدولية للاتحاد في هذا المؤتمر؛

(و) التدريب: أوفد الاتحاد أحد أعضائه في جمهورية الكونغو الديمقراطية (وهي متخصصة في علم الاجتماع وعملت "وكيلة للتنمية الريفية" في أقاليم مختلفة من بلدها) للمشاركة في دورتين تدريبيتين حول الحقائق الدولية، نظمهما المركز الكاثوليكي الدولي بجنيف لصالح مندوبي المنظمات غير الحكومية لدى أجهزة الأمم المتحدة (١٩٩٤ و ١٩٩٥).

الجهود الرامية إلى تعزيز قرارات الأمم المتحدة

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:

يساند الاتحاد في جميع أنشطته وكتاباته هذه الاتفاقية ويطالب بتطبيقها تطبيقاً فعلياً في جميع الميادين. وتشير مجلة الاتحاد بصورة منتظمة إلى جميع الانتهاكات والعراقيل والمبادرات وأوجه التقدم المحرز في مجال الاتفاقية في كل بلد على حدة؛ وعلى الصعيد الوطني، كإفح القسم الأمريكي للاتحاد، ولا سيما في ولاية ميزوري، من أجل تصديق الحكومة على هذه الاتفاقية؛ فيما يتعلق بالدول التي تقوم بإعداد دساتير جديدة (في أفريقيا على سبيل المثال)، تتناول أعداد مجلتنا بالشرح الاستراتيجيات الأكثر فعالية من أجل التوصل إلى دمج مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء؛ ويسهر الاتحاد على أن تكافح المنظمات الدينية، لا سيما الكاثوليكية منها، في جميع الميادين التربوية والاجتماعية من أجل القضاء على جميع الأفكار التقليدية المسبقة التي تمنع النساء من الاستفادة العادية من المعرفة ورأس المال والسلطة. وعلى سبيل المثال، أصدر الاتحاد نقداً لوثيقة "الجوع في العالم"، الصادرة عن المجلس البابوي "كور أونوم" في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (روما، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، وهي وثيقة تمتدح مساهمة نساء البلدان الفقيرة في التنمية ولكنها تسعى إلى المحافظة على الهياكل التقليدية لوضع المرأة فيها؛ في إطار التحضير للمجمع الكنسي لأساقفة آسيا (روما، نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٨)، هنا الاتحاد المؤتمر الأسقفي باليابان الذي كان قد طالب بتناول المشكلة الخطيرة لوضع المرأة في آسيا جدياً في هذا المجمع وبدعوة النساء إلى المشاركة فيه. ووجه الاتحاد خمسة التماسات محددة للأساقفة الآسيويين في اليابان والفلبين والشرق الأوسط. ووزعت وكالة الأنباء الكاثوليكية أديستا (روما) في مستهل المجمع هذه التماسات على جميع المؤسسات الكاثوليكية الرومانية التي كانت تستضيف عندئذ الأساقفة الآسيويين.

اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير

يوصل الاتحاد المطالبة بانضمام الكرسي الرسولي إلى هذه الاتفاقية. وفي هذا الإطار فقد وجه التماساً رسمياً إلى أساقفة آسيا في اجتماعهم بروما في إطار المجمع الكنسي الآسيوي. وتولت وكالة الأنباء الكاثوليكية أديستا (روما) وسيب (بروكسل) توزيع هذا الالتماس في جميع المناطق الكاثوليكية، وهو يشير إلى عدم انضمام الكرسي الرسولي إلى الاتفاقية كما يشير إلى الآثار الوخيمة للاتجار الدولي بالجنس في جنوب شرق آسيا. ويأتي هذا الالتماس بعد الجهود المباشر (وغير المثمر!) الذي قام به الاتحاد لدى الكرسي الرسولي

في عام ١٩٨١، بناء على اقتراح من رئيس الاتحاد الدولي للقضاء على الرق. كما سبق للاتحاد أن نشر دراسة نقدية حول الكنيسة الكاثوليكية في مواجهة القوادة.

مواصلة التعاون مع الاتحاد الدولي للقضاء على الرق من أجل نشر تحذيراته فضلا عن تحذيرات اتحاد رابطات حقوق الإنسان وحركات النيد (Nid) ضد كل تقنين للبعاء على نحو ما تقترحه جملة من البلدان على الصعيد الأوروبي من بينها هولندا. ذلك أن هذا التقنين سيؤدي إلى إضفاء الطابع الشرعي على القوادة وتشجيعها. وتتضمن أعداد مجلة الاتحاد عددا كبيرا من المقالات التي تتطرق لمآسي الاتجار الدولي بالجنس.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الاستمرار في مناهضة تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة منذ تقديم التقرير الأول بشأن هذا الموضوع في عام ١٩٥٢. ورغم كل الجهود التي بذلها الاتحاد، لم تصدر الكنيسة الرومانية، على عكس الكنيسة اللوثرية والكنيسة الأرثوذكسية بإثيوبيا، إدانة صريحة لهذه التشويهات التي تمس عددا كبيرا من النساء الأفريقيات، بمن فيهن آلاف الفتيات الكاثوليكيات. وفي إطار الأعمال التحضيرية للمجمع الكنسي لأساقفة أفريقيا (آذار/مارس ١٩٩٤)، قدمنا التماسا مفصلا في هذا الموضوع إلى عدد كبير من أساقفة أفريقيا. ولكن دون نتيجة مباشرة نظرا لعدم تناوله في إطار المجمع الكنسي. غير أن مقالاتنا حول الصمت الكاثوليكي إزاء هذا الموضوع قد ذكرت واستشهد بها جزئيا في مجلة كاثوليكية فرنسية كبيرة، وبعد مضي شهرين في سنة ١٩٩٧ بدأت تتحقق بعض النتائج المحددة والمتواضعة جدا لدى روما. وفي نطاق التحضير لمشروع القانون البلجيكي المناهض للاستغلال الجنسي للقصر، ساند الاتحاد مقترح اللجنة الحكومية بإدراج مادة في مشروع القانون ذلك تدين تشويه الأعضاء التناسلية للقاصرات في بلجيكا. وبعد ذلك نشر الاتحاد مقالا في الصحافة (تموز/يوليه ١٩٩٧) أعرب فيه عن أسفه لإلغاء هذه المادة وعدم اقتراح أي خطة للوقاية والتربية في هذا المجال. وسوف يستأنف الاتحاد الجهود التي يبذلها في هذا الشأن في ضوء مجيء الحكومة والبرلمان الجديدين (١٩٩٩).

جائزة اليونسكو للتثقيف في مجال حقوق الإنسان لعام ١٩٩٢ - رشح الاتحاد معهد الدراسات القانونية للمرأة التابع لجامعة أوسلو الذي قام في سنة ١٩٨٧، بالتعاون مع شعبة القانون الخاص بجامعة زمبابوي في هراري وبفضل مساعدة مالية من الحكومة النرويجية، بتنظيم دورة دراسية بالدراسات العليا في حقوق المرأة لصالح رجال القانون الأفريقيين. وجرت تكملتها بدورة دراسية على مستوى الماجستير وأخرى على مستوى الدكتوراة في نفس التخصص. وقد ذاع هذا المثال في تسعة بلدان من جنوب شرق أفريقيا، حيث تحققت

نتائج ملموسة هائلة وصلت إلى "قاعدة" السكان لصالح العدالة والتنمية الاجتماعية. ولعل المعلومات الموجودة لدى الاتحاد والملف الذي تكون لديه بشأن هذا الموضوع يدفعان بعض الجامعات الفرانكوفونية إلى القيام بمبادرة مماثلة في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. (أرض النساء، العدد ١، ١٩٩٩).

السكان والنمو السكاني والمساعدة المقدمة لأغراض تنظيم الأسرة - منذ فترة طويلة والاتحاد ينتقد موقف الفاتيكان من هذه المشاكل، وخاصة في نطاق التحضير للمؤتمر العالمي للسكان والتنمية (١٩٩٤). فقد ندد الاتحاد بالفكر الظلامي للكنيسة الرومانية في مواجهة مشكلة النمو السكاني والعرقلة المنتظمة التي قام بها الكرسي الرسولي في المؤتمر التحضيري (نيسان/أبريل ١٩٩٤) من خلال تقديمه ١٤٧ اعتراضا اصطلاحيا على النص المقترح، وبخاصة منعه لوسائل منع الحمل رغم الآراء المعارضة للخبراء الذين دعاهم البابا بولس السادس لدراسة المسألة. وتتناول أعداد مجلة الاتحاد هذه المشاكل بصورة منتظمة. ويبدو لنا أنها تمثل خطرا كبيرا على صحة النساء وحياتهن وعلى مستقبل البشرية.

مؤتمر بشأن دورات تثقيفية تتعلق بحقوق المرأة لصالح السكان الأفريقيين في المناطق الريفية والتي ينظمها عضو الاتحاد، أستاذ القانون شارل تانمباكا، من رواندا، والذي كان أنشأ وقتها هذه الدورات الدراسية على ثلاث مستويات مختلفة في جميع أنحاء بلده والذي قدم عرضا لمنهجه فيها. بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للاتحاد عام ١٩٩٧.

الخلاصة

إن كفاحنا النسائي الكاثوليكي كفاح صعب ولكنه يبعث على الحماس. ورغم ضعفنا الكبير الراهن، ندرك أن جهودنا، مهما كانت محدودة بحكم الواقع، تكتسب أهمية في عدد من الأوساط. ونحن واثقون على أن بذور المعلومات الصغيرة التي نزرعها بكتاباتها، بالصدفة أحيانا، ستؤتي أكلها يوما ما في هذا المكان أو ذاك من العالم، مُسهمّة في تحقيق العدالة والتنمية المتجانسة للبشرية. ونحن بحاجة ماسة إلى المحافظة على مركزنا في الأمم المتحدة لبقاء وتطوير عملنا الذي يصعب في الوقت الراهن الاستعاضة عنه في مجالنا المتخصص.

١٢ - المنظمة الدولية للمرأة والقانون والتنمية*

حصلت على المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٥

المنظمة الدولية للمرأة والقانون والتنمية هي منظمة غير حكومية ملتزمة بحماية حقوق المرأة وتعزيزها على المستوى العالمي. وتتعاون المنظمة مع الباحثين والدعاة والعناصر النشطة والمراقبين في جميع أنحاء العالم من أجل تحديد العوائق القانونية والثقافية والاقتصادية التي تعيق تمتع المرأة بحقوق الإنسان؛ ووضع استراتيجيات فعالة للعناصر النشطة؛ وبناء قدرات الجماعات النسائية للدعوة للسياسات التي تعترف بحقوق المرأة وتحميها دوليا ومحليا. وظلت المنظمة رائدة في مجال محو الأمية القانونية وحركة حقوق الإنسان للمرأة. وفي الوقت الحاضر، تواصل المنظمة، عن طريق جهود بناء القدرات ومبادرات البحوث التعاونية والجامعة لعدة تخصصات، تزويد النساء في كل أنحاء العالم بالمهارات والأدوات والقدرات اللازمة "لجعل الحقوق حقيقية" بالنسبة لكل النساء. وتعمل المنظمة على عدة جبهات في تقديم مساهمات هامة للحركة العالمية للمطالبة بحقوق النساء. ومن بين إنجازاتها، قامت المنظمة بالآتي:

(أ) نظمت عددا من المنتديات العالمية والإقليمية لوضع برامج عمل شاركت فيها قيادات نسائية هامة من جميع أنحاء العالم لتوضيح الاستراتيجيات الخاصة بتعزيز حقوق المرأة والدفاع عنها؛

(ب) دعمت منظمات إقليمية مستقلة لحقوق المرأة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بحيث أصبحت اليوم معترف بها كمنظمات قيادية في الدفاع عن حقوق المرأة محليا وعالميا؛

(ج) بدأت ونفذت مشاريع بحوث في مجالات جديدة وقائمة على المشاركة عن حقوق الإنسان للمرأة والعنف ضد المرأة، ومحو الأمية القانونية، والتثقيف في مجال الحقوق والحقوق الاقتصادية بين مواضيع أخرى حيث وفرت أساسا لفهم أعمق وإدراك أوسع نطاقا لحقوق الإنسان للمرأة عالميا؛

(د) أصدرت ونشرت أطر استراتيجيات مبتكرة وعملية وأدلة عن "كيفية القيام ب... " ودراسات إفرادية وصحائف وقائع وأدوات أخرى للدعوة، بما في ذلك "حقوق الإنسان للمرأة خطوة بخطوة" وغير ذلك.

* (معهد المرأة والقانون والتنمية سابقا).

وتركز عمل المنظمة فيما بين عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٨ بصفة رئيسية، على بناء قدرات المنظمات النسائية غير الحكومية عن طريق توضيح القضايا والاستراتيجيات وبناء القدرات والدعوة والتنظيم. وأدت المنظمة دورا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وأجرت بحثا من أجل المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة ومن أجل "تقرير التنمية البشرية" لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأنشطة

١٩٩٥:

في عام ١٩٩٥، تركزت أنشطة المنظمة على التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين والمشاركة فيه. وقدمت المنظمة المشورة لمكتب منتدى المنظمات غير الحكومية بشأن تصميم أنشطة المنتدى وشاركت في منتدى المنظمات غير الحكومية وفي المؤتمر نفسه. وفي أيار/مايو ١٩٩٥، نشرت المنظمة "برنامج لحقوق المرأة في التسعينات وما بعدها" باللغات الإسبانية والروسية والفرنسية والعربية والصينية. وجاءت نتائج عملية شارك فيها أكثر من ١٢٠ من العناصر الناشطة في مجال حقوق الإنسان للمرأة من جميع أنحاء العالم، واشتمل البرنامج على توصيات تستهدف الأمم المتحدة والدول، والمنظمات غير الحكومية، واستخدمتها عدة مجموعات في الإعداد للمشاركة في المؤتمر ومنتدى المنظمات غير الحكومية. وفي المنتدى، وزعت المنظمة كتابا بعنوان "من الاحتياجات الأساسية إلى الحقوق الأساسية: مطالبة النساء بحقوق الإنسان". وهذه المجموعة من المقالات والدراسات الإفرادية عبارة عن نموذج لأسلوب التفكير والفعالية داخل حركة حقوق الإنسان للمرأة بشأن عدد من القضايا الهامة. وخلال المنتدى، تولت المنظمة أيضا تنسيق حلقة عمل عن الدعوة لحقوق الإنسان للمرأة لقادة المنظمات غير الحكومية من الشباب.

وأجرت المنظمة بناء على دعوة من المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة دراسة استقصائية عن القوانين والممارسات المتعلقة بالعنف المتزلي على مستوى العالم. وتولت المنظمة رعاية فريق خبراء في منتدى المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع المقررة الخاصة لتسليط الضوء على نتائج هذا البحث.

وفي عام ١٩٩٥، كُلفت المنظمة أيضا من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء استعراض مقارن للتمييز القانوني ضد المرأة على مستوى العالم لإدراجها في "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥".

:١٩٩٦

في عام ١٩٩٦، غير معهد المرأة والقانون والتنمية اسمه إلى المنظمة الدولية للمرأة والقانون والتنمية لإضفاء السمة الدولية على عمل المنظمة.

وفي عام ١٩٩٦، نشرت المنظمة ووزعت "استجابات الدول للعنف المتزلي: الوضع الحالي والتحسينات المطلوبة"، كمرجع للحكومات والمنظمات غير الحكومية. ويوجز المنشور الذي تُرجم إلى الروسية والأوكرانية والاسبانية صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تؤيد الالتزام باعتماد تشريع يتعلق بالعنف المتزلي وتقدم نموذجاً لصياغة تشريع كهذا. وقدمت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة نتائجاً من بحوث المنظمة بشأن العنف المتزلي إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها لعام ١٩٩٦. وفي ذلك الوقت، اضطلعت المنظمة بإجراء دراسة استقصائية عالمية عن الاستجابات القانونية للاغتصاب بناء على طلب المقررة الخاصة بالعنف ضد المرأة.

وفي عام ١٩٩٦ أيضاً، استخدمت المنظمة مركزها الاستشاري لدى الأمم المتحدة لدعم تمديد ولاية المقررة الخاصة. ولهذه الغاية، وضعت المنظمة استراتيجية لكسب التأييد وحضر ممثل للمنظمة دورة لجنة وضع المرأة لعام ١٩٩٦ في نيويورك لكسب تأييد المسؤولين الهامين في الأمم المتحدة لدعم التمديد.

:١٩٩٧

في عام ١٩٩٧، أكملت المنظمة دراسة "استجابات الدول للاغتصاب" للمقررة الخاصة استناداً إلى دراسة استقصائية لقوانين الاغتصاب على مستوى العالم. وعرض ممثل المنظمة الدراسة أيضاً بيانا شفويا أمام لجنة حقوق الإنسان يتعلق بالتحسينات المطلوبة في القانون والسياسات والممارسات المتعلقة بالاغتصاب. وفي اللجنة، حاولت المنظمة أيضاً كسب التأييد لقرارات قوية بشأن الموضوع ولتمديد ولاية المقررة الخاصة لمدة ثلاث سنوات أخرى. وفي تموز/يوليه، نشرت المنظمة "حقوق الإنسان للمرأة خطوة بخطوة: دليل عملي لاستخدام قانون حقوق الإنسان الدولي وآليات للدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة". ويورد الدليل بأسلوب مبسط وعملي مفاهيم ومضمون قانون حقوق الإنسان وتطبيقه على المرأة. ويشرح الكتيب، الذي صُمم كدليل أساسي لعمل آليات واستراتيجيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، أسباب وكيفية استخدام هذه الاستراتيجيات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة.

وأعدت المنظمة معلومات أساسية لتقرير المقررة الخاصة مركزة على العنف ضد المرأة في حالات الصراع المسلح وبخاصة اللاجئات والمشرذات داخليا.

:١٩٩٨

في عام ١٩٩٨، بدأت المنظمة تنفيذ التدريب المتقدم لقيادات حقوق الإنسان للنساء. وتهدف هذه المبادرة العالمية لتوسيع وتعميق فهم دعوة حقوق الإنسان وتطوير قدرات النساء ليصبحن داعيات مؤثرات في المنتديات الوطنية والإقليمية والدولية. ويهدف المشروع، باستخدام دليل "حقوق الإنسان للمرأة خطوة بخطوة" كإطار ومرجع رئيسي، إلى تطوير قدرات المرأة على وضع وتنفيذ استراتيجيات للدعوة لحقوق الإنسان، وجعل القانون والسياسات والممارسات في بلادهم متوافقة مع قواعد حقوق الإنسان الدولية. وبدأت المنظمة مبادرة بناء القدرات العالمية هذه مع أكثر من ١٢٠ داعية من ٢٢ بلدا في وسط وشرق أوروبا والدول المستقلة حديثا.

وفي عام ١٩٩٨ أيضا، نشرت المنظمة ووزعت كتاب "العنف القائم على نوع الجنس: جريمة الحرب الخفية". والغرض من هذا الكتاب هو أن يستخدم كمرجع للحكومات والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى الأمم المتحدة ودوائر حقوق الإنسان في معالجة مسألة العنف ضد المرأة في حالات الصراع المسلح.

١٣ - المحفل الاقتصادي العالمي

حصل على المركز الاستشاري العام في عام ١٩٩٥

يعمل المحفل الاقتصادي العالمي، الذي أُسس في عام ١٩٧١، بروح مبادرة من أجل المصلحة العامة العالمية لتعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. والمحفل، الذي يضم في عضويته ١٠٠٠ من الشركات العالمية الرئيسية في عالم اليوم، "ملتزم بتحسين حالة العالم". وهو تجمع لقيادة عالميين في مجالات الأعمال والسياسة والدوائر الأكاديمية ومؤسسات المجتمع الأخرى للمشاركة في عمليات تطوير الأفكار والآراء والمعرفة بشأن المسائل الهامة في برنامج العمل العالمي وتبادلها. وقناعة المحفل الأساسية هي أن تحديات العالم الذي يتجه نحو العولمة لا يمكن حلها عن طريق الحكومات وقطاع الأعمال وحدهما وما يحتاج إليه هو شراكة عالمية لقيادة الحكومات والأعمال والدوائر الأكاديمية والعمل ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى ملتزمة بتحسين حالة العالم.

وتوفر اجتماعات المحفل، وبخاصة اجتماع المحفل السنوي في دافوس، منبرا للحوار بين قادة منظمات الأمم المتحدة ومجتمع الأعمال. وأهم دلالة على أهميته المعترف بها من منظومة الأمم المتحدة جاءت من اختيار الأمين العام كوفي عنان الاجتماع السنوي لطرح

”التحدي أمام قطاع الأعمال“ معلنا بداية حقبة جديدة في علاقة الأمم المتحدة مع عالم التجارة.

ويهدف المحفل الاقتصادي العالمي، بوصوله إلى المنظمات غير الحكومية وبالذخول في حوار بناء، إلى إدخال المجتمع المدني في مناقشات بشأن وضع برنامج عمل للمستقبل. ولعدة سنوات، ظل المحفل لا يعمل فقط كوسيط بين القطاعين الخاص والعام وإنما كموحد للمجتمع المدني.

وكجزء من جهوده لتعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، اضطلع المحفل بعدد من المبادرات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، وضع المحفل عددا من المبادرات طويلة الأجل لتيسير الحوار بين المنظمات الدولية ودوائر الأعمال.

وشارك مختلف رؤساء برامج ووكالات الأمم المتحدة في الاجتماع السنوي وفي اجتماعات القمة الإقليمية لعدة سنوات. فاجتماعات المحفل لا تتيح لهم فقط الفرصة لإبداء أفكارهم وطموحاتهم أمام قادة أكبر شركات العالم والعديد من الشخصيات السياسية، ولكن يوفر أيضا لمسؤولي الأمم المتحدة إمكانية التواصل الشبكي مع نظرائهم من القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتعتبر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ورئيس البنك الدولي مثالان فقط من شخصيات الأمم المتحدة التي تشارك بفعالية في اجتماعات المحفل الاقتصادي العالمي. ويتيح اجتماع المجموعة غير الرسمية لقادة العالم الاقتصاديين، الذي عُقد بمناسبة الاجتماع السنوي في دافوس، منبرا مفيدا لرؤساء المنظمات الدولية لإجراء اتصالات غير رسمية. ونجد أن عدد المشاركين من الأمم المتحدة في اجتماع دافوس يزداد باطراد.

وفي عام ١٩٩٥، انتخب بروفيسور كلاوس شواب رئيس المحفل الاقتصادي العالمي خبير للجنة التخطيط الإنمائي مما يبين أن ارتباط المحفل بالأمم المتحدة أيضا موضع التزامات شخصية قوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المحفل ملتزم بإجراء مشاورات مستمرة مع مسؤولي الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وشارك بطرس بطرس غالي الأمين العام في الاجتماع السنوي في عام ١٩٩٥ وزار كوفي عنان الاجتماع السنوي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. ولم يتحدث عنان في المناقشة العامة مباشرة مخاطبا كبار رجال الأعمال للدخول في شراكة مع الأمم المتحدة فقط بل استفاد من زيارته في التشاور مع مجموعة من الشخصيات السياسية في الحال (من بينهم تابو أمبيكي، وجيري رولنغز، وشيمون بيريز).

وتبين مواضيع الاجتماعات السنوية في الفترة ما بين عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٨ أن الأهداف الاجتماعية للمحفل الاقتصادي العالمي تتوافق مع غايات ومهمة الأمم المتحدة.

فموضوع عام ١٩٩٥، "تحديات ما بعد تحقيق النمو"، ميزت المبادرة بسبب المناقشات المكثفة التي جرت بشأن التنمية العالمية في المستقبل. وبعد عام واحد، كان موضوع الاجتماع "العولمة المستمرة". وكان موضوع عام ١٩٩٧، "بناء المجتمع الشبكي"، تبعه موضوع "أولويات القرن الحادي والعشرين" في عام ١٩٩٨.

١٩٩٥

وفي عام ١٩٩٥، ألقى بطرس بطرس غالي خطبة الافتتاح في الاجتماع السنوي الخامس والعشرين. وفي نفس السنة، تحدث كوفي عنان في جلسة عن الأمن الانتقائي مناقشا الأسس التي على أساسها يمكن "اختيار" إجراء عمليات تدخل. وقدمت ساداكو أوغاتا وموريس سترونغ آرائهما بشأن شكل الأمم المتحدة في القرن القادم في جلسة بعنوان "إحياء هيئاتنا العالمية".

وفي عام ١٩٩٥ أيضا، نظم المحفل الاقتصادي العالمي لأعضائه رحلة خاصة لمنطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية، منشئا بذلك كيان جديد وأشكال جديدة من التعاون في هذه المنطقة السريعة التطور. وعلاوة على ذلك، بعد تعزيز إدماج أمريكا اللاتينية بإيجابية في الاقتصاد العالمي لعدة سنوات، عقدت في عام ١٩٩٥ أول قمة اقتصادية للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوب في ساو باولو. وقد كان انعقاد القمة مفيدا في التغلب على الوضع المتأزم (نزاع تجاري متعلق بالسيارات بين الأرجنتين والبرازيل) الذي هدد وجود هذه المنطقة الاقتصادية الناشئة حديثا.

١٩٩٦

جاءت بلدان البلقان معا للاجتماع السنوي في إطار مبادرة سلام وضعت لدعم عمليات المصالحة ودفعتها من خلال مشاركة دوائر الأعمال المحلية والدولية. واضطلعت مفوضة الأمم المتحدة السامية بدور بارز في هذا الجهد. وفي عام ١٩٩٦ أيضا، عقدت القمة الاقتصادية الأولى للمحفل لوسط وشرق أوروبا وجمعت أهداف وثقافات مختلفة على أساس إقليمي.

١٩٩٧

دفع الاجتماع السنوي لعام ١٩٩٧ كوفي عنان الأمين العام ومستشاره الخاص المعني بإصلاح الأمم المتحدة موريس سترونغ إلى المنصة للتحدث. وناقشت جلسة المناقشة العامة موضوع "أمم متحدة للقرن الحادي والعشرين". وكان المدير العام لمنظمة التجارة العالمية مشاركا بارزا في الاجتماع قبل أيام قليلة من توصل المفاوضين التجاريين في جنيف إلى اتفاق هام لتحرير الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وأُتاحت الرسالة الخاصة التي ألقاها نيلسون مانديلا، رئيس جنوب أفريقيا في الجلسة العامة في دافوس، بتركيزها على الدمار الذي سببه وباء الإيدز في أفريقيا، إطار تحرك للجلسة مما أدى إلى تحديث مدير برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقد أكدت أيضا على التزام المحفل الطويل الأمد بدعم عملية المصالحة في جنوب أفريقيا. (قبل خمس سنوات في عام ١٩٩٢، نظم المحفل أول ظهور مشترك للقادة البيض والسود خارج جنوب أفريقيا). وقد كان الاجتماع السنوي أحد الأماكن القليلة التي أتاحت للقادة الأفارقة منبر عالمي بانتظام.

١٩٩٨

وافقت المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية المنتخبة حديثا، الدكتورة غرو هارلم برانتلند، على أن تكون مقررة للاجتماع السنوي لعام ١٩٩٨، وأطلعت المشتركين على أنهما تود أن تكتشف الجمعيات الدور الهام للصحة العامة في التنمية، والقضاء على الفقر وتوفير التغذية اللائقة.

وتحدثت رئيس إدارة البيئة بالبنك الدولي ورئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ عن الاحترار العالمي ودعى مساعد الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة إلى جلسة بشأن المشكلة العالمية لاستراتيجيات القرن الحادي والعشرين.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، أنشئت المجموعة الاستشارية للأعمال التجارية لتجمع أكثر من ٣٠ رئيس رابطة للمشاريع التجارية من جميع أنحاء العالم مع رؤساء عدة هيئات من هيئات الأمم المتحدة. وعقد الاجتماع الأول بدافوس أثناء الاجتماع السنوي لعام ١٩٩٨. والهدف من هذه المبادرة المبتكرة من جانب المحفل الاقتصادي العالمي هو تقديم دعم دوائر الأعمال للأمم المتحدة وخلق علاقة دائمة بين مجتمع الأعمال ومنظومة الأمم المتحدة.

وفي عام ١٩٩٨ أيضا، نشر تقرير "القدرة التنافسية لأفريقيا" لأول مرة. واعتمدت هذه الدراسة الجديدة التي أجريت على القدرة التنافسية لمنطقة ما، على غرار نموذج تقرير "القدرة التنافسية العالمية" الناجح. وهي أول دراسة شاملة للقدرة التنافسية عن القارة الأفريقية.

ويخضع المحفل الاقتصادي الدولي الشبكة للممارسة الفعلية بعدة طرق لإيجاد حلول عالمية يقبلها الأمين العام. ويرى المحفل، في المستقبل كما في الماضي أن الفرصة التي يتيحها

للحوار بين كبار مسؤولي الأمم المتحدة وقطاع الأعمال الدولي وكبار الأكاديميين في مجالات العلوم والاقتصاد وكبار الإعلاميين هي أحد الأدوار الهامة التي يمكن أن يؤديها في إطار تشجيع السعي المشترك نحو "عولمة مسؤولة". إن تحول المحفل الاقتصادي العالمي من منظمة تركز على حدث معين إلى منظمة عملية التوجه يتيح المجال لتعاون أوثق ومكثف مع الأمم المتحدة. كما أن المحفل يشتمل أيضا على هدف أكبر يشترك فيه مع الأمم المتحدة. وكما عبّر الأستاذ شواب في خطبته الافتتاحية للاجتماع السنوي لعام ١٩٩٩: "إننا نحتاج إلى علم أخلاق جديد للعولمة وإلى إحساس بالمسؤولية واهتمام بجيران قريتنا العالمية وتكاملنا الإيكولوجي". وأضاف والإحساس يعكس الأساس الأخلاقي للأمم المتحدة. "إن أهم قيمة في عالم العولمة هو التسامح إزاء الاختلافات الدينية والإيديولوجية والإثنية والتاريخية".